

شهرية

Al - Arabeia

العدد الأول - السنة الأولى - أكتوبر تشرين الأول ١٩٩٤

ففي هذا العدد

افتتاح خط هوایی بین
بندر عباس و ابو موسی

خطر اصلی نظام، مشکلات داخلی است، نه خارجی

«انتفاضه» درقزوین:

مردم به سوی نیروهای دولتی سنگ می انداختند

اختلافات شیعه و سنی در ایران بالا می گیرد

اطلاعات نوشت: ازدواج شیعه و سنی حرام است

امام جمعه آزاد شهر گفت: صدقه دادن برای اموات حرام است!

ذبح گاو و گوسفند زیر پای مسئولان جمهوری اسلامی حرام است

في كلمته امام المشاركين الذين قاطعوه اكثر من مرة بحاصفة من التصفيق

التفسيرى يقدم ورقة عمل متكاملة الى مؤتمر القاهرة

● سخنگوی و ذرات سخاوته : ادعاهای واهی و تالیفات و جملات پتیر
پیرچیده که در آن وضوح و تشبیه مشکلات، تشبیهی نادرست

لماذا «النظرة العربية للشؤون الإيرانية»

بالرغم من مرور وقت طويل نسبياً (ما يزيد على الخمسة عشر عاماً) على قيام ثورة إيران الإسلامية، فإن إيران لا تزال تحتل مكانة الصدارة من اهتمامات وسائل الإعلام في كافة أرجاء المعمورة، سواء بسبب ما يثور في الساحة الإيرانية نفسها، أو بسبب علاقة النظام الإيراني بما يحدث خارج حدوده من مستجدات إقليمية ودولية مختلفة.

ونظراً للوشائج الدينية والثقافية والتاريخية التي تربط إيران بالعالم العربي والمشاكل المتعددة والمتشعبة والمعقدة التي تفصلها عن العرب، فقد تعاضلت اهتمامات العرب بالشؤون الإيرانية، وكثفت النخبة العربية في العالم العربي وخارجه من دراساتها وندواتها حول إيران وعلاقتها مع العرب.

إلا أن الملاحظ أن ثمة حاجة ملحة تفرض نفسها في الوقت الراهن لإصدار صحف ومجلات عربية مستقلة تهتم اهتماماً خاصاً ببحث ودراسة الشؤون الإيرانية وتستعرض ما يجري في إيران من تطورات وأحداث بموضوعية وشفافية ونزاهة.

ومن هنا فقد أخذنا على عاتقنا، ونحن عدد من الصحفيين والأكاديميين الملمين بالقضايا الإيرانية سد بعض الفراغ في الساحة الإعلامية والفكرية العربية في هذا الشأن.

ولذلك كانت هذه النشرة (النظرة العربية للشؤون الإيرانية) التي نؤكد على استقلالية ما تنشره من آراء ووجهات نظر بالرغم من أن ذلك لا يمنع وجود بعض الاختلافات في هذه الآراء مما يدل على عدم تبعية هذه النشرة لأية جهة أو أي تنظيم كان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو يدل على استقلالية كتابها كأفراد ومفكرين لهم آراءهم وأفكارهم الخاصة فيما يكتبون.

كما ستحرص على عدم الإكتفاء بإدلاء آرائها واجتهاداتها، إنما ستعرض بأمانة مواقف كافة التيارات الفكرية والسياسية الإيرانية والعربية على حد سواء.

ونحن على إستعداد تام لفتح صدورنا وصفحاتنا لكافة الآراء ومستعدين لعرض كافة الحقائق مهما كانت مرارتها، حتى نصل سوياً عن طريق الحوار الحضاري لقناعات مشتركة.

والله من وراء القصد

إيران بصيغون عربية

انعكاس سلبات الإعلامين الإيراني والغربي على الكتابة العربية عن إيران

وزراء الجمهورية الإسلامية والمعارض الحالي وجماعته وحدهم تبريراً لعزلهم عن السلطة وعدم السماح لهم بالقيام بنشاطات سياسية علنية على الساحة.

ولم يعد سراً أن القوى الغربية إبّان الثورة الإسلامية، وبعد التأكد من عدم جدوى مواصلة سياساتها الداعمة للشاه، وحتمية انهيار نظامه العنصري المستبد، صارت تؤثر أن يؤول الحكم في إيران إلى الجماعات الإسلامية على أن تسقط في أحضان الشيوعية أو تنجرف في أتون حرب أهلية قد لا يستفيد منها سوى الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يتحين الفرص آنذاك لكسر الطوق المنيع المفروض عليه من قبل الغرب والذي كانت إيران حلقة في الأساس في المنطقة. كما كانت هذه القوى تحرص على أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن حيث أن الفوضى والأجواء الثورية التي سادت إيران أيام الثورة على النظام السابق جعلت البلاد مرتعاً للأفكار الإسلامية الراديكالية، واليسارية المعادية للغرب، ومباحة لتسلل العناصر التابعة

عن تأثيرات الإعلام الإيراني والغربي، تظل مهمة غاية في الصعوبة.

وهكذا فإن الدراسة الفاحصة والنظرة المتعمقة لما صدر بالعربية حول إيران تدل على أن أغلب الباحثين والمهتمين في الشؤون الإيرانية متأثر بشكل كبير بالصورة التي يرسمها الإعلام الإيراني أو تلك التي تعرضها أجهزة الإعلام الغربي في هذا الصدد والتي تجمعها، خلافاً لما يبدو، نقاط اتفاق عدة فيما يخص شؤون الجمهورية الإسلامية ظلت غائبة عن الكثير من البحوث والدراسات الصادرة بالعربية.

دعم الغرب للنظام الإيراني

ومن أهم هذه النقاط التي تجمع بين الإعلام الإيراني والإعلام الغربي، أولاً ما يتعلق بدعم الغرب غير المعلن ومساهمة في فتح المجال أمام استتباب النظام الإيراني القائم، الأمر الذي يتم تجاهله من قبل الإعلام الغربي ويواجه التنفيذ أو التهكم في إيران، وإذا جرى التسليم ببعض جوانبه فإنه ينسب لمهدي بازركان أول رئيس

صدر خلال السنوات التي مضت منذ قيام الثورة الإيرانية العديد من البحوث والدراسات والمقالات والتعليقات حول الشؤون الإيرانية في العالم العربي، إلا أن أغلبها يفتقر إلى الدقة والموضوعية إذ يخضع لميول الكتاب وتوجهاتهم الفكرية والسياسية، كما يتأثر بما يبثه الإعلام الإيراني والغربي.

ومن جهة أخرى فإن بعض الباحثين العرب في هذه الشؤون يظن بأن إمامه بالتاريخ الإيراني والقضايا الفقهية المتعلقة بالشيعة، ومتابعته لما ينشر حول إيران في داخل البلاد نفسها أو خارجها، وزياراته لتهران وقم ومقابلاته مع زعماء النظام ورموزه تمنحه مفتاحاً سحرياً يفتح الأبواب المؤدية إلى معرفة كل ما جرى ويجري على الساحة الإيرانية علناً أو وراء الكواليس!

لكن الواقع أن معالجة الشؤون الإيرانية - التي شابها الكثير من التعقيد والغموض إثر الثورة الإسلامية - بدقة وموضوعية دون التعاشيش مع أحداث البلاد ومستجداتها وبمناى



مركز دراسات عربستان
مشتورات حامد القاصي

به رموز النظام من قاعدة شعبية عريضة في تحقيق مصالح الجماهير الإيرانية ورغباتها في الحرية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز أواصر الأخوة والصداقة مع الشعوب الإسلامية والمجاورة والتي كانت تدخل جميعاً في صلب أهداف الثورة وتطلعاتها. من هنا يفرض التمييز نفسه بين ما أرادته الثورة وأنجزته، وبين ما رغب فيه النظام ونفذه.

الخلط بين الجمهورية الإسلامية ومسلمي العالم

ونقطة الاتفاق الثالثة التي تجمع الإعلام الإيراني بالإعلام الغربي هي ما يعمد إليه الطرفان من إظهار الجمهورية الإسلامية بمظهر الممثل للإسلام والمسلمين في العالم!...

وهم التمييز بين تيارين للثورة والدولة

أما من الإلتباسات الأخرى التي يمكن رصدتها في الدراسات العربية حول إيران والتي تحدث أيضاً تحت تأثير التحليلات الغربية، وبعض التعليقات الإيرانية الصادرة في الخارج فهي نعت بعض التيارات في مؤسسة الحكم في إيران بتيارات الثورة والأخرى بتيارات الدولة مما يتعارض تماماً مع واقع إيران السياسي وما يدور بين أجنحة النظام وتياراته من صراع حول السلطة، ويترك إنطباعاً بأن هذا الصراع دائر حول مصلحة الثورة ومسارها، في حين يجزم الواقع بأن الصراع لا يتجاوز كونه صراعاً على الفوز بالمناصب والتفوذ من جهة، وحول ما يراه زعماء التيارات ورموزها في مصلحة النظام القائم من جهة أخرى، حيث أن التيارات المتشددة والمتطرفة المسماة بتيارات الثورة ترى بأن مصلحة النظام تقتضي التشدد والتطرف في السياسة والسلوك على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يتنافى دون شك مع أهداف الثورة وتطلعات الجماهير الإيرانية التي فجرتها، وتؤمن التيارات المعتدلة والبراغماتية والتي يطلق عليها أيضاً تيارات الدولة بأن مصلحة النظام تقتضي الاعتدال والبراغماتية في السياسة والسلوك، ومن هذا المنطلق تعمل التيارات الأخيرة على مد الجسور مع العالم الخارجي، والأولى على نشر الاشواك على تلك الجسور أو نسفها.

كما يمكننا إضافة ملمح سلبي آخر في الكتابات العربية حول إيران، ويتمثل هذا في التركيز على البيانات والتصريحات الصادرة وكذلك المواقف والسياسات المعلنة في إيران، أكثر من تركيزها على النتائج الفعلية والعواقب العملية لما يصدر ويعلن هناك. ■

نطاق الصراع الذي كان قائماً بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة.

كما أن مثل هذا النظام وبقيادة رجال الدين ورجال البازار، ونظراً للكرامية التي يكونونها للشيوعية والإشتراكية واتجاههم الإقتصادي والتجاري التقليدي والرأسمالي فهو لن يخرج في أي حال من الأحوال عن دائرة الشبكات المالية والتجارية الرأسمالية الغربية.

الخلط بين الثورة والنظام

أما نقطة الاتفاق الثانية بين الإعلام الإيراني والغربي فهي خلط إنجازات الثورة الإيرانية وأهدافها مع أعمال نظام الجمهورية الإسلامية وتوجهاته، وعدم التمييز بينها، واعتبار الثورة والنظام في إيران شيئاً واحداً مما يؤدي إلى الإرباك والخروج بانطباعات خاطئة ونتائج تجافي الحقيقة وواقع الأمر.

لا غرو في أن الثورة الإيرانية بانطلاقها أحدثت زلزالاً في العالم الإسلامي وغيّرت الكثير من المعادلات والحسابات في المنطقة، ووجهت ضربات عديدة للمصالح الغربية في إيران على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال، كما قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق رغبات الجماهير الإيرانية وتطلعاتها في ذلك الوقت والمتمثلة في القضاء على نظام الشاه الجائر وتصفية جهاز مخابراته الدموي والتحرر من هيمنة الغير والعودة إلى الذات. إلا أن هذه الإنجازات كلها تمت عندما كانت الثورة تسير وفقاً لإرادة الشعوب الإيرانية ومطالبها، وهذا ما يفسر توقف الثورة عن الإنجاز والعطاء، وما أصابها من تراجع، حينما عمد زعمائها بعد تسلم دفة الحكم إلى دفعها دفعاً في اتجاه ينافي ما يجيش في صدور الجماهير من رغبات وطموحات، وذلك بالإصرار على تنفيذ إجهاداتهم الدينية والمذهبية الذاتية التي لم يكن للشعوب الإيرانية المسلمة عهد بها، والحرص على الإستئثار بالسلطة وإبعاد التيارات والقوى السياسية الأخرى التي ساهمت مساهمة كبيرة في الإطاحة بالنظام السابق، والعمل على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وزعزعة الأمن والإستقرار فيها، والإصطدام مع الشعوب غير الفارسية في البلاد كالأكراد والعرب والبلوش والتركمان التي كانت تأمل بمشاركتها الفعالة في الثورة وتقديم التضحيات المريرة في سبيلها بأن ينحو النظام الثوري الجديد منحى مغايراً لنظام الشاه ويعترف بحقوقها القومية والثقافية المشروعة ويرفع عنها التمييز والإضطهاد. وهذا كله بدلا من توظيف ما كانت تتمتع به إيران من موقع إستراتيجي فريد وأهمية متميزة في المنطقة وإمكانات اقتصادية ومالية وبشرية هائلة واستخدام ما كان يحظى

للاتحاد السوفييتي في إيران مما كان يتعارض بكل تأكيد مع المصالح الغربية على المدى القريب والبعيد، ولهذا فقد أسهمت القوى الغربية في إزالة العراقيل والحواجز أمام حسم الأمور واستتباب الوضع لصالح النظام الجديد، مستخدمة قدراتها ونفوذه داخل البلاد وخارجها، ويكفي في هذا السياق أن نشير إلى ما بذله الغرب من جهود لتحبيد الجيش الإيراني وقادته الموالين لنظام الشاه والدور المشهود الذي لعبه الإعلام الغربي، ولا سيما الإذاعات الناطقة بالفارسية الموجهة لإيران في دعم موقف زعماء الثورة وتيارهم على حساب الجماعات والتيارات المعارضة الأخرى، اليمينية منها واليسارية. شعوراً من الغرب بأن التيار الإسلامي بقيادة آية الله الخميني هو الوحيد من بين القوى الإيرانية المعارضة للشاه الذي لديه من القوة المعنوية والتأييد الجماهيري ما يمكنه في حال تسلمه الحكم، قطع دابر الجماعات والأحزاب المحسوبة على المعسكر المعادي للغرب والتي أخذ نفوذها في التصاعد بعد زعزعة أركان نظام الشاه وانطلاق الثورة في إيران، خصوصاً وأن التيارات الليبرالية وما تسمى بالوطنية الموالية للغرب كانت ضعيفة للغاية ولم تكن تحظى بقاعدة شعبية حتى يمكن المراهنة عليها حيث أن توجهاتها وميولها للتغريب والشوفينية لم تكن تختلف كثيراً عن النموذج الذي كان يقدمه الشاه في إيران.

ومن ناحية أخرى، فإن زعماء التيار الإسلامي من رجال دين وفقهاء لم يكونوا يتحدثون باللغة الحادة التي دأبوا على استخدامها بعد تسلمهم زمام الأمور في البلاد، كما أن الرموز البارزة لهذا التيار لم يكونوا سوى شخصيات معتدلة كمهدي بازركان والدكتور إبراهيم يزدي والدكتور أبو الحسن بني صدر وصداق قطب زادة الذين كانوا جميعاً ومعهم عدد من رجال الدين المقربين لآية الله الخميني من بينهم آية الله بهشتي وآية الله موسوي أردبيلي ومهدوي كني وكروبي على اتصال دائم بأكثر من جهة غربية سواء داخل البلاد أو عبر السفارات الأجنبية في طهران أو في أوروبا وخاصة في فرنسا حيث مقر آية الله الخميني الأخير في المنفى.

والى جانب ذلك لم يغب عن الحسابات والمعادلات الغربية أن إقامة نظام ديني في إيران يساهم في خلق ودعم تيار منافس للتيارين القومي واليساري في العالم العربي والإسلامي اللذين كانا يناصبان الغرب العداء، كما يعمل على تأجيج المشاعر الدينية في الجمهوريات الإسلامية التابعة للاتحاد السوفييتي السابق والمجاورة لإيران، وكذلك أفغانستان التي كانت تسير آنذاك في الفلك الروسي، ومن ثم اهتزاز حبل الأمن والإستقرار في تلك الربوع، وذلك في

إيران: تفاقم الصراعات الداخلية والتهاب قضية الجزر العربية

عزيز الله أمير رحيمي قائد الشرطة العسكرية في الشهور الأولى لانتصار الثورة الإسلامية قادة النظام بالتخلي عن السلطة وتنظيم انتخابات حرة في البلاد. وذلك في رسالة مفتوحة وزعت في طهران.

كما أعرب عن أسفه الشديد لما جد مؤخرًا في إيران من تقجير لضريح الإمام الرضا (ع) واغتيال رجال الدين المسيحيين، وشجب استئثار رجال الدين بالحكم، وانعدام الحرية والديمقراطية في البلاد. وأكد على أن سياسات النظام أدت إلى ابتعاد الناس عن الإسلام، وعدم احترامهم لرجال الدين في إيران. ولاحظ الجنرال أمير رحيمي «أن السبيل الوحيد للتخلص من المشاكل الراهنة والمعاناة التي يتعرض لها الشعب هو العمل على أحداث تغييرات عميقة وتطورات كبيرة في تسيير دفة الحكم في البلاد، فإذا لم يستطع السيد هاشمي رفسنجاني ذلك، فعليه التخلي عن السلطة وفتح المجال لتحل محل حكومته حكومة للإنقاذ الوطني التي يجب أن تقوم بـ»

١ - نشر العدالة والمساواة بين القطاعات المختلفة للشعب ورفع التمييز في البلاد.

٢ - السماح لكل الإيرانيين في المنفى بالعودة إلى البلاد وإعادة ممتلكاتهم المصادرة.

٣ - توجيه الدعوات لكل الضباط الذين تم اخراجهم من الجيش على يد الضباط الانتهازيين الذين راحوا يطلقون لحامهم للتقرب للنظام الجديد. للعودة لتسلم مهماتهم وتقديم التعويضات لهم.

٤ - فتح تحقيق قضائي حول الإعدامات التي جرت في السجون.

٥ - إعلان العفو العام وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

٦ - إقامة حكم القانون والديمقراطية بدلا من الحكم الفردي.

٧ - السماح بإجراء انتخابات الرئاسة ومجلس الشورى الإسلامي دون أي تدخل ووصاية من قبل مجلس صيانة الدستور.

٨ - فتح تحقيق حول كافة ممتلكات وأموال المسؤولين في النظام القائم منذ قيام الثورة.

صراع الشيعة والسنة

أما فيما يتعلق باحتدام الصراع الطائفي في إيران فقد صدر مقال في صحيفة «اطلاعات» اليومية الصادرة في طهران يوم ١٩٩٤/٧/٣ تحت عنوان «تعزير وأنسجام الأسرة» أثار ردود أفعال شديدة من قبل أهل السنة في البلاد، خصوصا في المناطق الكردية

في الجيش للدخول في مواجهة الناس في الشوارع بعد تلقيه أوامر أخرى جاءت من قادة الجيش في طهران تقضي بعدم التدخل في مثل هذه الحالات مما فجر صراعاً بين ضباط الجيش والمسؤولين في قسم التوجيه السياسي - العقائدي الذي يتشكل من رجال الدين، وعدد من العسكريين المحسوبين على النظام أو ممن تم نقلهم من قوات الحرس الثوري إلى الجيش النظامي.

ويصر قادة الجيش على ضرورة عدم إقحام قواتهم في الصراعات الداخلية والإضطرابات والإشتباكات في المدن، وانحصار واجبها في الدفاع عن حدود البلاد وسلامة أراضيها. ومن هذا المنطلق، بعث رئيس أركان الجيش الجنرال عل شهبازي برسالة إلى المرشد الأعلى السيد علي خامنئي وضع فيها وجهات نظر قادة الجيش في هذا الخصوص. وحذر من إمكانية تأثر بعض الجنود والضباط بشعارات وهياج الجماهير المشاركة في الإحتجاجات والمظاهرات ومن ثم الانضمام إلى صفوفها، الأمر الذي يعد تهديداً وخطراً على النظام الإسلامي والثورة. كما اشتكى في رسالته تلك من المضايقات التي يتعرض لها الضباط في الجيش من القائمين على قسم التوجيه السياسي - العقائدي.

والحقيقة أن النظام الإيراني نظراً لأزمة الثقة التي ظلت قائمة بينه وبين الجيش منذ قيام الجمهورية الإسلامية، لا يعتمد كثيراً على قوات الجيش في تفريق المظاهرات في الشوارع أو قمع الانتفاضات في المدن، وبالتالي فإنه لا يولي اهتماماً بالغا لعدم رغبة الجيش في التدخل في الإضطرابات الداخلية، ولكن الأمر الذي يثير قلق النظام وهواجسه هو تقاعس قوات الحرس الثوري أو قوات التعبئة (البسيج) عن القيام بتلك المهمة على النحو المطلوب!

ومن الجدير بالإشارة أن هناك كتائب خاصة من قوات التعبئة تسمى كتائب (عاشوراء) تتلقى تدريبات خاصة للتصدي للعصيان والانتفاضات في البلاد، وقامت مؤخراً بعدة مناورات في المدن لرفع مستوى استعداداتها لمواجهة ما قد يحدث في إيران من اضطرابات. كما قررت الحكومة منح أفراد هذه الكتائب رتباً عسكرية على غرار الجيش النظامي والحرس الثوري.

ومن جهة أخرى يقال أن عدداً من قادة القوات المسلحة من الجيش والحرس قام أيضاً بإرسال رسالة إلى السيد علي خامنئي حذر فيها زعماء الجمهورية الإسلامية من تفكك البلاد وتقسيمها، ووقوع هجوم خارجي على إيران. وإلى جانب ذلك ناشد الجنرال المتقاعد

فيما خفت حدة الإضطرابات والإحتجاجات العلنية في المدن الإيرانية خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، فإن المشاكل الإقتصادية والصراعات الداخلية تفاقت بشكل ملحوظ وأخذت أبعاداً جديدة، كما ظهر للعيان الصراع الذي ظل يتفاعل تحت السطح بين القوات المسلحة الإيرانية نفسها، أو بينها وبين النظام القائم، مما زاد من حجم التحديات والأخطار المحدقة بالنظام ووحدة البلاد. فبالنسبة للمخاطر الداخلية قال الدكتور حسن روحاني نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي وأمين سر مجلس الأمن القومي الإيراني رداً على سؤال من صحيفة إيرانية حول «ما هو الخطر الأهم الذي يهدد النظام والثورة؟»: «إذا أردنا افتراض مثل هذا الخطر، فعلينا أن نتأمل الداخل، وليس الخارج. فالعدو الخارجي، ليس بعدونا الأصلي مهما كانت مخاطره، ذلك أن هذا العدو يمارس ضغوطه على أبناء الشعب، فإذا عززنا تلاحمنا الداخلي، فلا يمكن للعدو أن يشكل خطراً علينا، لكن الحالة التي تشكل خطراً على نظامنا هي المشاكل الداخلية، فالخطر الحقيقي يكمن في نشوب الخلافات الداخلية وانفراط وحدة الشعب».

وتابع: «إن ولاية الفقيه وطاعة الشعب للقائد (السيد علي خامنئي) هي عمود نظامنا الإسلامي وحارسها الأمين. فأهمية ولاية الفقيه غير محصورة في طابعها الشرعي، وإنما في دلالتها الوطنية ولهذا تشكل رمزا لوحدتنا الوطنية».

حياد القوات المسلحة

في اضطرابات المدن

وكان موضوع وقوف القوات المسلحة الإيرانية موقف المحايد من الأحداث والإضطرابات التي جرت في بعض المدن ولا سيما مدينة قزوین القريبة من طهران، ومدينة تبريز عاصمة مقاطعة آذربيجان الإيرانية في شهر أغسطس (آب) المنصرم، من المواضيع الساخنة في إيران.

فتفيد مصادر إيرانية بأن امتناع قائد فرقة ١٦ المدرعة التابعة للجيش النظامي عن التدخل في اضطرابات قزوین أثار الكثير من النقاشات في الأوساط الحكومية والمجلس الأعلى للأمن القومي. واستبعدت هذه المصادر أن يكون موقف ذلك القائد العسكري قراراً شخصياً أو تمرداً على السلطة، موضحة بأنه من المرجح أن القائد العسكري رفض الخضوع للأوامر الصادرة عن قسم التوجيه السياسي - العقائدي

الرئيس هاشمي رفسنجاني في الشؤون الاقتصادية ووزير الاقتصاد والمالية السابق خلفاً له. مما اعتبر مؤشراً آخر يؤكد اخفاق الرئيس الإيراني في تنفيذ برامجه الإصلاحية وخطته الاقتصادية حيث أن الدكتور عادلي كان يعد من أهم أعضاء فريق عمل رفسنجاني في ذلك.

ومن الجدير بالإشارة أن الرئيس رفسنجاني كان قد تحدث يوم ١٩٩٤/٩/٢ في خطبة صلاة الجمعة بتفاؤل عن برامج الحكومة وشدد «حتى إذا تم فرض حصار اقتصادي شامل على إيران فلن يكون لذلك أي تأثير على البلاد» (!!).

كما صرح في حديث مع صحيفة «لو فيغارو» الباريسية: «إنني أرى أن لإيران نسبة قليلة من المشاكل فيما لو قورنت ببلدان مشابهة، فقد استطعنا في السنوات الخمس الأولى أن نغمر كل ما دمرته الحرب ونجحنا في خفض العجز في الميزانية إلى الصفر وحققنا نمواً في الناتج القومي بمعدل ٨٪ سنوياً ورفعنا حجم الصادرات إلى أربعة أضعاف، كما أحرزنا نجاحاً في ضبط الأنظمة الحكومية في الاقتصاد، وأرساء دعائم البنية التحتية».

وفي خطوة لم يسبق لها مثيل نشرت صحيفة «سلام» اليومية الصادرة في طهران نص رسالة لأحد قرائها يلفت فيها نظر الحكومة إلى الأجواء السياسية السائدة في العالم، وما طرأ عليها من تغييرات، ويحض الحكومة على إعلان المصالحة الوطنية والوصول إلى التفاهم مع التنظيمات السياسية الخارجة عن دائرة النظام لانقاذ البلاد، وإخراجها من المازق الراهن، كما فعلت بلدان عدة أخرى.

مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة

أما على الصعيد الخارجي فقد شاركت إيران في مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة مشاركة فعالة ولافتة للنظر، وكان يرأس الوفد الإيراني الذي ضم في عضويته وزير الصحة وعدداً من المسؤولين في وزارتي الصحة والخارجية، ومندوبات عن المنظمات والجمعيات النسائية، حجة الإسلام الشيخ محمد علي التسخيري أمين عام المجمع العالمي لأهل البيت ومسؤول العلاقات الخارجية بمكتب المرشد الأعلى السيد علي خامنئي. وحول هدف إيران من المشاركة في المؤتمر كان الشيخ التسخيري قد أعلن قبل ذهابه إلى القاهرة: «إن هدفنا هو تعزيز نقاط القوة والغناء نقاط الضعف من مسودة الوثيقة التي أعدتها الأمم المتحدة بهذا الشأن، ونحن نعارض مقاطعة المؤتمر بل نريد المشاركة على أمل أن نتكاتف والبلدان الإسلامية للقيام بواجبنا الديني التاريخي لحذف البنود المبهمة وتثبيت المعاني الروحية في

ولا نرى ضرورة في الخوض فيما يترتب على إصدار وتوزيع مثل هذه الكتب في إيران من آثار ومضاعفات، خاصة في ظل الظروف السائدة وما تشهده البلاد من تصعيد في الصراع الطائفي، وتفاقم في النزعات والخلافات الداخلية».

التصاعد القومي

ومن جهة أخرى أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في بياناته الصادرة في الشهر الماضي عن اشتباكات ومواجهات عنيفة بين مقاتلي الحزب والقوات الحكومية في المناطق الكردية أسفرت عن سقوط عدد كبير من صفوف القوات الحكومية بين قتل وجريح. كما تمكن المقاتلون الاكراد (حسب بيانات الحزب) من أسر عدد من الموالين للنظام بينهم مهندسين اثنين في القتال الذي دار في منطقة (مريوان) يوم ١٩٩٤/٩/٧.

أما في بغداد فقد ناشدت «الجبهة العربية لتحرير الأحواز» (عربستان) في بيان تلقته وكالة (فرانس برس) «أبناء الأمة العربية والشرفاء في العالم تقديم المساعدات والتضامن مع نضالها لإنهاء السيطرة الإيرانية وتحرير كامل التراب العربي»، ودعت العالم أجمع إلى «فضح وتعرية الظلم والبطش والعبودية والاستغلال الذي يعانيه شعب الأحواز العربي على أيدي النظام الإيراني».

وتسألت الجبهة في بيانها عن «أسباب صمت المنظمات الدولية التي تعني بحقوق الإنسان عما يجري بحق أبناء الأحواز داخل السجون والمعتقلات الفارسية».

ومن الجدير بالذكر أن إقليم عريستان (خوزستان) يشهد حالياً في سياق تصاعد النزعات القومية على حساب النزعات الدينية، مدأ قومياً عربياً واسعاً قد يتجاوز في قوته ما كان يشهده الإقليم في الخمسينات والستينات أثناء المد القومي الجارف في العالم العربي.

التدهور الاقتصادي

ومن المشاكل الأخرى التي ما زالت تأخذ بخناق الحكومة الإيرانية استمرار التدهور الاقتصادي وارتفاع الأسعار في البلاد. ففي هذا الخصوص أقر مرتضى محمد خان وزير الاقتصاد والمالية بأن الغلاء أصبح في عداد المشاكل الرئيسية والهامة لإيران. كما حث المرشد الأعلى السيد علي خامنئي الحكومة على «اتخاذ إجراءات أكثر صرامة في مكافحة الغلاء الذي بات معظم قطاعات الشعب تعاني منه».

أما الدكتور محمد حسين عادلي رئيس البنك المركزي فقد قدم استقالته من منصبه وتم تعيين الدكتور محسن نوربخش مستشار

ومما جاء في ذلك المقال: «إن الإسلام يحرم زواج مؤمن من ملحدة كما لا يسمح بزواج امرأة مؤمنة من رجل ملحد، وحتى بعض علماء الاسلام يقتي بعدم جواز النكاح بين أهل الشيعة والسنة فعلى سبيل المثال لا تستطيع امرأة متدينة مؤمنة من الشيعة الزواج من رجل من السنة (!) غير أن عدداً من الفقهاء الشيعة يجيز مثل هذا الزواج».

وقد تم طبع وتوزيع نسخ عديدة من مقال صحيفة «إطلاعات» في المناطق السنية عامة وفي مقاطعة كردستان الإيرانية خاصة مما دفع السلطات هناك لإعلان استنكارها الشديد للمقال المذكور، مشددة على أن انتشاره في الظروف الراهنة كانت له انعكاسات سلبية عدة في المناطق السنية.

وصرح إمام جماعة أهل السنة في مدينة (سقز) في معرض إدانته للمقال بأن رجال الدين السنة بعثوا برسائل عديدة إلى المسؤولين وعلى رأسهم السيد علي خامنئي المرشد الأعلى في هذا الشأن مطالبين بفتح تحقيق، ومعالجة سريعة للموضوع، كما حثوا المسؤولين على العمل على الحيلولة دون نشر مثل هذه المقالات. وإثر ذلك كتب الشيخ علي حجت كرماني مقالاً في الصحف الحكومية أوضح فيها بإسهاب العلاقات الشيعة السنية، مؤكداً على عدم وجود فتوى واحدة من فقهاء الشيعة تقول بعدم جواز الزواج من أهل السنة.

واستناداً لما نشرته صحيفة «نيمروز» الأسبوعية المعارضة الصادرة في لندن يوم ١٩٩٤/٩/٩ حول تفاقم الصراع الشيعي - السني فإن موضوع الزواج بين الشيعة والسنة أخذ يبرز بشكل كبير في إيران. كما زعمت الصحيفة المذكورة بأن إمام جماعة أهل السنة في (آزاد شهر) في سياق رده على بعض أسئلة الناس أعلن تحريم إعطاء الصدقات على الأموات في ليالي الجمعة، وأفتى بأن كل من يقوم بذبح أبقار وأغنام تكريماً للمسؤولين فهو كافر، كما حرم على رؤوس الأشهاد النكاح بين أهل السنة والشيعة (!!).

وأضافت الصحيفة الإيرانية المعارضة: «لقد اعترى الحكومة الإيرانية غضب شديد، وأصابها دهشة بالغة من تصريحات رجل الدين السني هذا، فوجهت له على الفور تهمة التبعية للوهابيين التي تعد اليوم من أخطر الإتهامات في إيران».

وفي هذه الأثناء تمت في طهران ترجمة ونشر كتاب «ثم اهتديت» لمحمد التيجاني السماوي وهو تونسي كان سنياً فأصبح شيعياً متطرفاً، وله كتاب آخر يحمل عنوان «يسألونك عن الشيعة» وقام عباس جلالى بترجمة «ثم اهتديت» بالفارسية تحت عنوان «راه يافته».

الهجمات لإسرائيل من جهة، وتقوم بشراء الأسلحة منها من جهة أخرى. فكيف يمكننا تصديق ما يصرح به في إيران من أكاذيب».

وأضاف بقوله: «من حق إيران كبلد إسلامي أن تبدي قلقها تجاه الوضع في القدس. إلا أنه ليس من حقها التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية».

التهاب قضية الجزر الثلاث

شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية طورا جديداً من التوتر، بعد التصعيد الذي طرأ على قضية الجزر الثلاث خلال الشهر الماضي.

ففي المقابلة التي عقدها وزير الخارجية الإيراني يوم ١٩٩٤/٩/٦ في مسقط قال: «إن إيران والإمارات بلدان جاران تربطهما روابط تاريخية عريقة، ومن الضروري أن يسود بينهما حسن الجوار والتعاون والصداقة». وأضاف الدكتور علي أكبر ولايتي: «إن مسؤولية قطع الحوار تقع على عاتق الإمارات. إن الحوار الذي بدأ بيننا توقف بلا سبب أو تبرير منطقي، ولا بد أن يستأنف. وقدمت إيران كل ما بوسعها حتى لا تتوقف الحادثات، والدليل أن آخر زيارة تمت في هذا الإطار بين البلدين كانت من الجانب الإيراني، وكنت على رأس الوفد الإيراني الذي زار دولة الإمارات العام الماضي، وتوقعنا الرد على هذه الزيارة من قبل وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية الذي وافق على الدعوة التي وجهتها إليه، وما زلنا في انتظار تلبية الدعوة».

وفي معرض رده على سؤال حول ما إذا كان قد ناقش مع المسؤولين في سلطنة عمان موضوع الجزر الثلاث قال الدكتور ولايتي: «إنه جرى بحث المواضيع الثنائية والإقليمية والدولية ولكنه لم يتم التطرق إلى القضايا المتعلقة بالجزر».

وبالنسبة لموقف الجامعة العربية أكد الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته التي ألقاها يوم ١٩٩٤/٩/١٤ في الدورة الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربية على «مساندة الجامعة العربية وتأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة في جهودها من أجل استرجاع حقوقها المشروعة والثابتة في سيادتها على جزرها الثلاث في الخليج». وأعرب عن أمله في أن تستجيب الحكومة الإيرانية لحل هذا الخلاف بالطرق والوسائل السلمية.

أما إيران فقد انتقدت على لسان الدكتور محمود محمدي المتحدث باسم وزارة الخارجية يوم ١٩٩٤/٩/١٦ بيان وزراء خارجية الدول العربية بتأييد المساعي التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث.

وشدد المتحدث الإيراني على «أن ملكية

واتهم المؤتمر بأنه يهدف إلى «تشجيع الشذوذ الجنسي والإجهاض».

كما ندد آية الله أحمد جنتي عضو مجلس صيانة الدستور في خطبة الجمعة يوم ١٩٩٤/٩/٩ بشدة بمؤتمر القاهرة قائلا: «إن الأمم المتحدة مصممة على أن تدوس على قيم الإسلام وكل ما له صلة بالأخلاق والعفة». وأضاف: «أنهم أعداء للعفة لا يريدون أن يكون هناك فرق بين الرجال والنساء، أو بين ما هو مباح وما هو ممنوع في الشؤون الجنسية».

واستنكرت الحوزة العلمية في قم المشاركة الإيرانية في المؤتمر، واعتبرتها بمثابة تأييد لأهداف منظمي المؤتمر، أما الشيخ التسخيري رئيس الوفد الإيراني فقد وصف المشاركة الإيرانية بعد عودته لتهران بأنها ناجحة، وأن الوفد الإيراني استطاع من خلالها ادخال الكثير من الإصلاحات في وثيقة المؤتمر، وإقرار غالبية مقترحاته. وأضاف بقوله: «من فوائد مشاركتنا في مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة أننا استطعنا طرح تصور صحيح عن النظام العالمي الجديد الذي قلنا إنه نظام الهيمنة الأمريكية بصريح المعنى. ونددنا بالكثير مما يجري في ظل».

ومن جهة أخرى أتاح مؤتمر القاهرة الفرصة للتقارب الإيراني - المصري على هامش المؤتمر حيث اجتمع الوفد الإيراني ببعض المسؤولين المصريين من بينهم وزير الخارجية المصري، كما أعرب الرئيس حسني مبارك عن سعادته بحضور إيران في المؤتمر، وأكد الجانبان الإيراني والمصري على وجود توافق تام بين وجهات النظر الإيرانية والمصرية، ورغبة البلدين في تنمية التعاون المشترك، وترددت آنذاك أنباء حول اقتراب فتح فصل جديد في العلاقات بين إيران ومصر، إلا أن تلك الأنباء تبخرت مع نهاية المؤتمر، وبعد تصريحات الرئيس رفسنجاني لصحيفة «لو فيغارو» حيث وضع مصر في قائمة الدول التي لا ترغب إيران في إقامة علاقات معها، وذلك بسبب «تبنيتها لمواقف غير مسؤولة إزاء القضية الفلسطينية».

والى ذلك وصف الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس المصري زعماء إيران بأنهم كذابون، وقتل المسؤول المصري الذي كان يتحدث مع صحيفة «لو فيغارو» أيضا من أهمية إعادة العلاقات مع إيران بالنسبة لمصر. إلا أنه أشاد بسلوك الوفد الإيراني المشارك في مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة. وشدد الدكتور الباز على عدم تأثير سياسة إيران على مجريات المنطقة موضحا بأن «تهران نأت بنفسها عن سياسة الشرق الأوسط، وأن تصريحاتها الرسمية لا تدل على سياستها الحقيقية، كما كانت الحال إبان الحرب مع العراق حيث كانت إيران تكيل

هذه الوثيقة المادية الجافة، وخلال حضورنا في القاهرة سنؤكد على القضايا التالية:

١ - مع أننا نعتبر أن الانفجار السكاني هو سبب الأزمة الراهنة في العالم لكننا نعتقد أن الكفر بنعمة الله هو مرد ذلك.

٢ - عدم استغلال الامكانيات الطبيعية من أسباب الأزمة، لذا ينبغي الاهتمام بترشيد هذا التوجيه.

٣ - التأكيد على العدالة الاجتماعية وتقسيم الثروة.

٤ - التأكيد على أساسية دور الأسرة ورفض أي تحرر يهدف إلى تفكيكها أو يؤخر الزواج.

٥ - تنمية القيم الروحية والمعنوية باعتبارها أساسا للتنمية القابلة للاستمرار.

٦ - دعوة البلدان إلى تقليص الفواصل والفوارق بين الأفراد.

٧ - رفض فرض المفاهيم المادية على الغير قسرا أو استخدام العنف لتحقيقها.

٨ - التأكيد على الإجماع في تعريف المصطلحات المدونة في الوثيقة.

٩ - رفض الإجهاض بشكل قاطع.

١٠ - تقديم الوثيقة الإيرانية لتنظيم الأسرة والتي تنص على أن معدل النمو السكاني في إيران انخفض من ٣,٩ إلى ١,٨ بالمائة».

وفي نفس الإطار قال الرئيس رفسنجاني يوم ١٩٩٤/٩/١٣ في الملتقى العام لأئمة صلاة الجمعة: «إن الجمهورية الإسلامية تحظى بموقع جغرافي واقتصادي متميز في المنطقة والعالم، ويجب استثمار هذا الموقع على أحسن وجه بوضع سياسة مدروسة ومبدئية. وعلينا عدم التفريط بمكانتنا الممتازة على الساحة الدولية باتخاذ مواقف غير منطقية وغير مدروسة». ووصف المشاركة الإيرانية في مؤتمر القاهرة بأنها خطوة مدروسة، والهدف منها «طرح التصورات المنطقية التي تراها الجمهورية الإسلامية».

والواقع أن آراء زعماء النظام ورموزه في إيران تضاربت حول المشاركة في المؤتمر حيث رأى البعض «أن إيران بمشاركتها تستطيع عرض وجهات نظرها هناك، وتعمل على منع تحقيق الأهداف التي تنافي الأخلاق والقيم الإسلامية». غير أن البعض الآخر كان يعتقد بـ «عدم قدرة الوفد الإيراني على ذلك نظرا للاستثمارات الغربية الكبيرة لهذا المؤتمر»، فدعا إلى «مقاطعة المؤتمر والعمل على افشال أهدافه من خارج المؤتمر، وذلك عن طريق إثارة الرأي العام ضده».

وفي هذا السياق أعرب آية الله آذري قمي من رموز الجناح المحافظ المتشدد في النظام والمعروف بجناح (رسالت) عن أسفه الشديد لمشاركة إيران في مؤتمر التنمية والسكان،

طهران «أن القنوات التليفزيونية في دولة الإمارات أخذت تعرض مسيرات عسكرية، وتذيع خطاباً لقادة البلاد عن الاستعداد العسكري للسكان». الأمر الذي فندته مختلف الأوساط في الإمارات، وذكرت هذه الأوساط حسب ما أوردته صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٩٩٤/٩/٢٧ «إنه على الرغم من أن بعض المسؤولين الإيرانيين درجوا من حين لآخر على التصريحات الغربية، فإنهم لم يتصوروا أن يصل الأمر إلى حد اختلاق قصص كهذه».

وقالت تلك الأوساط في تعليقها على ما أوردته بعض وكالات الأنباء على «تصعيد في لهجة إيران تجاه قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث»: «إن مزاعم بهذا القدر من الغرابة يمكن أن تكون محاولة للفت الأنظار عن مشكلات داخلية جديّة تواجهها السلطات الإيرانية».

وأشارت إلى «أن الإيحاء بوجود خطر عسكري خارجي هو أسلوب معروف لدى بعض الأنظمة التي لا تجد حلاً لبعض مشكلاتها الداخلية المستعصية إلا من خلال اختلاق خطر عسكري خارجي، يصبح مبرراً لأي إجراءات استثنائية أو قرارات تتخذها تلك الأنظمة لمنع تفاقم المشكلات الداخلية إلى حد المواجهة مع القوى السياسية المحلية».

وأوضحت تلك الأوساط: «أن التصريحات الإيرانية عن وجود استعراضات عسكرية إماراتية جاءت في سياق سيناريو تصعيدي اشتمل على إصدار أوامر من السلطان الإيرانية إلى الجنود السابقين من موظفي الدولة بأن يتقدموا لتسجيل أسمائهم في الثكنات لمتابعة دورة عسكرية في إطار خطة استدعاء».

وأشارت الأوساط الإماراتية إلى «أن بث المحطات التليفزيونية الإماراتية يتم التقاطه بوضوح عبر القنوات الفضائية في معظم أنحاء العالم، ولم يتضمن ما يشير من قريب أو بعيد إلى مثل تلك المزاعم عن استعراضات عسكرية. وفي هذه الأثناء، وفي ظل الأجواء المتوترة على العلاقات الإيرانية الإماراتية أعلنت إيران عن تدشين رحلات طيران منتظمة بين ميناء بندر عباس وجزيرة أبو موسى لراحة المواطنين الإيرانيين المقيمين في الجزيرة!! وتسير هذه الرحلات أيام الأحد والثلاثاء بواسطة شركة (آسمان) للطيران الإيرانية الأمر الذي اعتبرته الإمارات محاولة لفرض أمر واقع في الجزيرة».

وقال مصدر إماراتي: «أن هذا الإجراء بالرغم من أنه يعد انتهاكاً جديداً لحقوق الإمارات القانونية والتاريخية في جزيرة أبو موسى فإنه لا يمثل في الواقع إلا مظهراً واحداً لازمة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث».

وانتقد المتحدث باسم الجامعة العربية المستشار طلعت حامد «التصعيد الإيراني في

محمدي الناطق بلسان وزارة خارجية إيران: «الأمر الذي يثير الدهشة هو أن دول الخليج تؤكد من جهة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز علاقات حسن الجوار، وحل المشاكل عن طريق المحادثات الثنائية، وتطرح من جهة أخرى، ادعاءات وأهية لا أساس لها وتستهدف تصعيد التوتر وإحداث الفرقة في المنطقة».

وأردف قائلاً: «كما سبق وأعلنا مرات عديدة فإن إيران تعتقد أن الطريق لمعالجة المشكلة وإزالة سوء التفاهم بين إيران ودولة الإمارات يتمثل في استمرار الحوار بدون شروط مسبقة، وللأسف فقد عمدت دولة الإمارات في هذا البيان، وخلاًفاً للمبادئ المعلنة إلى التهرب من المحادثات المباشرة واللجوء إلى الضجة الدعائية».

وقال أيضاً: «لا توجد دولة تطرح ملكيتها وسيادتها على طاولة المناقشة، وإيران تقطع بملكيتها للجزر الإيرانية، وذلك بالوثائق والواقع الجغرافي - السياسي، والأعراف، والحقوق الدولية».

كما شجب آية الله محمد يزدي رئيس السلطة القضائية في خطبة صلاة الجمعة يوم ١٩٩٤/٩/٢٣ بشدة بيان مجلس التعاون الخليجي الأخير، وأكد على «أن الجزر الثلاث كانت إيرانية وتحت سيادة إيران منذ قبل إستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، وستبقى إيرانية إلى الأبد».

وفي إشارة إلى الحرب الإيرانية - العراقية قال: «أنها برهنت على أن إيران ليست بلداً يمكن النيل من سلامته أراضيه». وحذر آية الله يزدي الدول الخليجية مما وصفه بالطمع في الأراضي الإيرانية قائلاً: «الذين كانوا أقوى ماذا فعلوا في الحرب معنا، أما أنتم فوضعكم واضح للغاية».

أما التطور الهام الآخر الذي طرأ على قضية الجزر الثلاث فيتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت للمرة الأولى صراحة موقفها حيال هذه القضية، على لسان سفيرها في الكويت (رايان كروكر) حيث ناشد إيران بـ «الكف عن سلوكها وإنهاء احتلالها للجزر الثلاث».

وجاء الرد الإيراني على لسان الشيخ علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي حيث دان تصريحات السفير الأمريكي بشدة، وأكد على «أن السيادة على الجزر الثلاث هي حق مطلق لإيران، وأن الشعب الإيراني سيدافع عنها لآخر قطرة دم». وكما هاجمت الصحف الإيرانية تلك التصريحات بعنف.

ومن جهة أخرى كتبت الصحف المحلية في

إيران للجزر الثلاث أبدية ومؤكدة». وأعلن «أن الحكومة الإيرانية ترى أنه يجب على الدول العربية بدلاً من إذكاء نيران مثل هذه النزاعات وإثارة مطالب لا أساس لها، تركيز جهودها على حل المشاكل الحقيقية للعالم الإسلامي مثل العدوان الصهيوني». وأضاف الدكتور محمدي: «أن بيان الجامعة العربية الأخير الذي تحدث عن احتلال إيراني للجزر الثلاث يتناقض مع علاقات حسن الجوار في المنطقة، ولن يترتب عليه سوى إيجاد خلافات وخدمة مصالح قوى أجنبية». وقال أيضاً «أن إيران ترغب في إجراء محادثات مباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإزالة سوء الفهم (!) بين الجانبين».

ومن جهة أخرى أكد البيان الختامي الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته العادية الثانية والخمسين موقف دول مجلس التعاون «الداعي إلى الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها وأرساء علاقات جوار طبيعية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها، وحل الخلافات بالطرق السلمية».

وأضاف البيان: «إنطلاقاً من هذه المبادئ فقد ناشدت دول المجلس إيران مراراً للاستجابة لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات بالطرق السلمية، وعبر المفاوضات الثنائية الجادة».

كما أعرب المجلس في هذا البيان عن تقديره للجهود التي بذلتها دولة الإمارات لتسوية هذه الخلافات ثنائياً، واستطرد: «نظراً لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، يدعو المجلس إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المخولة لحل النزاعات بين الدول».

وهذا يدل على أن دول الخليج فقدت الأمل في استجابة طهران لدعواتها المتكررة لإنهاء احتلال الجزر العربية الثلاث عبر الحوار الثنائي مع دولة الإمارات، فقررت أن تطور موقفها المساند للإمارات من دعوة إيران لتسوية الخلاف ثنائياً إلى إحالة القضية لمحكمة العدل الدولية، خاصة وأن إيران ظلت ترفض أي نقاش حول ملكية الجزر الثلاث ولا سيما جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعتبر الخلاف القائم حول احتلال الجزر لا يتجاوز كونه سوء فهم بين البلدين!!

ورداً على ما ورد في البيان الختامي لإجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي حول موضوع الجزر الثلاث قال الدكتور

المنطقة». وأضاف: «إن هذه المزاعم تثار في الوقت الذي يعد فيه تواجد الأسطول البحري الأمريكي في الخليج الفارسي السبب الرئيسي في إثارة التوتر وانعدام الأمن هناك»، ورأى المتحدث الإيراني: «إن الأمريكيين ومن أجل التسويق وبيع المزيد من الأسلحة وتوسيع نطاق نفوذهم يحاولون من خلال إثارة هذه المزاعم الإستفزازية زعزعة الثقة بين دول المنطقة».

وعلى صعيد آخر أقرعت أمريكا موسكو بوقف تسليم إيران وذلك في القمة الأخيرة التي جمعت الرئيسين الأمريكي والروسي في واشنطن. إلا أن روسيا أصرت على أنها ستنفذ كافة الاتفاقيات التي وقعتها مع إيران بشأن بيع الأسلحة في السابق، ولكن لن تعقد معها منذ الآن اتفاقيات وصفقات أسلحة أخرى.

وكانت المخابرات الروسية قد أصدرت في الأيام القليلة التي سبقت القمة الروسية - البريطانية والقمة الروسية - الأمريكية، تقريراً تحدث عن مطامح إيرانية لإنشاء امبراطورية فارسية جديدة تضم بعض الجمهوريات الإسلامية المنسلخة من الإتحاد السوفياتي السابق، وأفغانستان.

ومما يجدر الإشارة إليه أن النخبة السياسية والفكرية الإيرانية دأبت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي على الدعوة علناً إلى تشييد ما ينعتهون بـ (إيران الكبرى) تضم إيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية الحديثة الإستقلال في آسيا الوسطى والقوقاز، وبالتالي فإن التقرير الروسي الأخير لم يأت بجديد في هذا الخصوص. ■

الأمريكية خلال الشهر المنصرم، رغم تراجع حدة الاتهامات الموجهة لإيران بضلوعها في الانفجارات التي وقعت في الأرجنتين وبريطانيا. وكان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد وصف إيران في أواخر شهر أغسطس (آب) الماضي بـ «راعي الإرهاب الرئيسي في العالم» وقال أيضاً: «أنا ندعو حلفاءنا إلى ادراك الطبيعة الحقيقية للنوايا الإيرانية، ومساعدتنا في إقناع الحكومة في طهران بأننا لن نتسامح مع السلوك الشرير».

كما ذكر الأميرال دوغلاس جي كاتز قائد البحرية الأمريكية في الخليج يوم ١٩٩٤/٩/٦ «أن إيران حصلت أخيراً على أربعة أو خمسة زوارق صواريخ صينية من طراز (هيوغونغ) لتعزيز برنامجها التسليحي».

وبعد التأكيد على «أن التهديد الإيراني يتزايد في المنطقة» قال الأميرال كاتز: «تقوم إيران بتجديد قوتها البحرية، وتسلمت بالفعل اثنين من الغواصات الثلاث من طراز (كيلو) التي اشتريتها من روسيا، وبهذا تعتبر إيران أول دولة مطلة على الخليج تحصل على غواصات». ومضى يقول: «شاهدناهم يشترون ليس أسلحة دفاعية فحسب، إنما هجومية أيضاً، منها صواريخ استراتيجية وكل صنوف الأسلحة الهجومية». وأعرب عن قلقه في شأن الأسلحة الكيماوية والنووية أيضاً. وأضاف الأميرال الأمريكي: «هذه هموم كبيرة جداً. ينفق الإيرانيون أموالاً طائلة على منظومات عسكرية في الوقت الذي لا يوجد لديهم عدو محدد».

وفي يوم ١٩٩٤/٩/٨ نفى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ما ورد في تصريحات ذلك القائد العسكري قائلاً: «أن أمريكا تسعى لإثارة الخلافات بين البلدان الإسلامية في

شأن الجزر العربية الثلاث» ووصف الموقف الإيراني بأنه «لا يتماشى مع الرغبة في تحسين العلاقات العربية - الإيرانية». وفي المقابل اعتبر العرض الذي قدمته دولة الإمارات لاحالة الخلاف على محكمة العدل الدولية بأنه «يتماشى مع قواعد القانون الدولي ويؤكد النهج القائم على حل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية، كونها تهدف في المقام الأول إلى إيجاد المناخ الملائم لاستقرار العلاقات الودية بين إيران والدول العربية».

ونبه المتحدث إلى أن «التلويح باستخدام القوة لا يمكن أن يؤدي إلى ما تصبو إليه الشعوب العربية، والشعب الإيراني الشقيق من تحقيق الأمن والاستقرار».

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور علي أكبر ولايتي وزير خارجية إيران في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «إن المحافظة على الأمن في الخليج الفارسي هي مسؤولية البلدان المطلة على هذا الممر المائي الحساس، وعلى الجهات الأجنبية التي ساهمت في السابق في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة أن تساند المبادرات التي تقوم بها دول المنطقة لتعزيز التعاون بينها».

واقترح الوزير الإيراني «إنشاء منتدى بالإشتراك مع بلدان الخليج لاستعراض واعداد خطوات لبناء الثقة بما يتفق مع متطلبات المنطقة».

ومن جانب آخر، أعلنت الحكومة الإيرانية يوم ١٩٩٤/٩/٣٠ عن تدشين جهاز لتحلية المياه في جزيرة أبو موسى أيضاً!

أما على الصعيد العسكري فقد قامت إيران يوم ١٩٩٤/٩/١١ بسلسلة من المناورات العسكرية شمال الخليج، وخصوصاً قرب جزيرة (خرج) التي تعد المركز الرئيسي لتصدير النفط الإيراني، شاركت فيها وحدات من الجيش النظامي والحرس الثوري، وتم خلالها استخدام مقاتلات من طراز (اف - ١٤) الأمريكية الصنع، وطائرات من دون طيار. وأطلق على هذه المناورات البرمائية اسم (خبر).

كما قامت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري في وقت لاحق بمناورات صاروخية باسم (فلق ٢) في الخليج وبحر عمان، واستناداً لوكالة الأنباء الإيرانية أنه تم في تلك المناورات توظيف آخر الأساليب العلمية والتكنولوجية واستخدام أنواع الأسلحة المتطورة ومنها صواريخ سيك وورم.

ومن الملاحظ أن إيران أخذت تكثف من مناوراتها العسكرية في الخليج خلال العام الماضي.

العلاقات الإيرانية - الأمريكية
ازداد التدهور في العلاقات الإيرانية -

الرئيس الباكستاني في طهران

والتجارة. كما جرى بحث بعض القضايا الإقليمية والدولية منها أفغانستان، وطاجيكستان، وأذربيجان، وفلسطين، وكشمير، والبوسنة. وأشار البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة إلى أنه تم في القمة الإيرانية - الباكستانية البحث في مجال إنشاء مصفى للبترول في باكستان ومد أنبوب للغاز لأكثر من بلد مستهلك عبر الشعبين» ■

قام الرئيس الباكستاني فاروق أحمد ليغاري يوم ١٠ سبتمبر (أيلول) المنصرم بزيارة لطهران استغرقت ثلاثة أيام اجتمع خلالها بالمرشد الأعلى السيد علي خامنئي والرئيس هاشمي رفسنجاني والشيخ علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإسلامي.

وأتفق الجانبان الإيراني والباكستاني على تعزيز التعاون المشترك في مجالات الأمن، والسياسة والإقتصاد



مركز دراسات عروسان
مشاورات خاند الكندي

حول الجزر الثلاث في الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط

ملكيتها لهذه الجزر كان يستند في الماضي على هذا الإستدلال وهو أن الحكام العرب لميناء لنجة المنتسبين لقبيلة القواسم ممن يحملون التبعية الإيرانية كانوا يحكمون هذا الميناء وملحقاته (طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى وسيرى) نيابة عن الحكومة الإيرانية...

لكن شيوخ الشارحة (الشارقة) يعتقدون بأن حكام ميناء لنجة، أثناء إدارتهم لهذه الجزر، كانوا يحكمونها باعتبارهم من أمراء القواسم وليسوا مفوضين من قبل إيران وهذا رأي تسانده الحكومة الإنجليزية.

ويقول الكاتب هكذا أعلنت بريطانيا فيما بعد تخليها عن الجزر لصالح شيوخ الشارحة ورأس الخيمة «وأوعزت الحكومة البريطانية، في عام ١٩٠٣ لحاكم رأس الخيمة برفع علمه على جزيرة أبو موسى لتأكيد ملكيته عليها. ويصدق القول نفسه على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».

وفي مكان آخر يقع الكاتب في تناقض آخر إذ ينفي مزاعمه باعتراف بعض الأطراف الإنجليزية بعائدية الجزر لإيران «... وفيما بعد في عام ١٩٠٥ استأنفت المفاوضات في طهران بشأن الجزر بين وزير خارجية إيران والوزير البريطاني المفوض. وأعلن الوزير البريطاني خلالها لأول مرة عن عائدية الجزر لشيوخ الشارقة... وعلى أية حال لم تسفر تلك المفاوضات عن نتائج».

واستمر التوتر كما يشير الكاتب بين بريطانيا وإيران.... «وبعد سلسلة من المناورات والمناوشات الدبلوماسية، التي دامت سنين طويلة وعلى فترات متقطعة، استؤنفت المفاوضات من جديد... اتخذ كلايف، المندوب البريطاني، موقفاً متصلياً بناءً على أوامر من الحكومة البريطانية، والتي كان مفادها... تذكروا (ممثلي الحكومة البريطانية) دوماً خلال أية مفاوضات مقبلة، أن دعم وحماية الحكام العرب أمام الحكومة الإيرانية يشكل أحد الأركان الأساسية للسياسة البريطانية في المنطقة. لذا لا يمكن للحكومة البريطانية منح أية امتيازات لإيران بشأن الجزر الثلاث... وهكذا لم يتوصل الجانبان إلى نتيجة... واتفقا شفهيًا على الحفاظ على الوضع القائم».

إن ما يثير الدهشة والإستغراب هو إدعاء الكاتب من جانب ملكية إيران المطلقة على الجزر، وقبوله من جانب آخر لإستئجار إيران لهذه الجزر!! فكيف يستأجر المرء ما يملكه!! يبدو أن الكاتب أوعز بغير براعة لإيران دور المالك والمستأجر في آن واحد! «علم المندوب السياسي البريطاني في الخليج عام ١٩٣٣ أن

الخليج (الفارسي). ويدعي الكاتب «بما أن جزر موسى والطنبين كانت تشكل جزءاً من ميناء لنجة، ولم ينكر أحد هذا الأمر آنذاك، فإن إيران لم تقم بإرسال قوات أو إنشاء معسكرات هناك». ومرة أخرى يتملص الكاتب بشكل ساذج من طرح ومناقشة الوضع الإداري والسياسي القائم في الجزر في تلك الفترة، ولو أنه يشير لاحقاً ويعترف ضمناً بأن الإدارة المحلية كانت مع الجانب العربي.

ويواصل بأن «انجلترا استغلت الفرصة واحتلت الجزر، فنشأ الخلاف بين إيران وانجلترا منذ ذلك الحين حول ملكية هذه الجزر». ومن هنا يبدأ الكاتب بسرد مسهب وبترتيب زمني للأحداث والمناوشات السياسية والدبلوماسية والادعاءات الحقوقية بين إيران وانجلترا منذ تلك الفترة حتى عام ١٩٧١ إذ احتلت إيران بالقسر الجزر العربية الثلاث.

وما يلفت الإنتباه هو إستناد الكاتب واستشهاده بآراء وجهات نظر انجليزية، علماً بأن كلاً من نظامي الشاه والجمهورية الإسلامية شككا ودحضا في مناسبات عديدة، فيما يخص قضايا أخرى لا ترضي مطامحهم، الأحكام القائمة على أساس المعاهدات والإتفاقيات المنعقدة إبان الهيمنة الأجنبية على المنطقة باعتبارها تعود الى عهد الإستعمار.

وعلى الرغم من السعي الحثيث للكاتب لإثبات تابعة الجزر لإيران، إلا أنه لم يورد أي نص أو حتى شرحاً واحداً يبرهن على الإدعاء بفارسية الجزر من بعيد أو قريب لا تاريخياً ولا اجتماعياً ولا حقوقياً ولا حتى أخلاقياً. لكنه على العكس من ذلك وفي أجزاء متفرقة من المقال يعترف ضمناً ليس فقط بالإدارة العربية للجزر بل وينجر مرغماً لطرح موضوع الإدارة السياسية لـ (ميناء لنجة وتوابعها)، مما يؤثر تساؤلات حول الحالة الحقوقية لميناء لنجة ذاتها والساحل الشمالي للخليج العربي عامة وهي مسألة تحتاج لدراسة منفصلة لوحدها.

ويذكرنا الكاتب بما ورد في كتاب اللورد كورزون (إيران والقضية الإيرانية) والخرطة السياسية الملحقة به التي تظهر الجزر الثلاث بنفس لون الخارطة السياسية لإيران! معتبراً ذلك إحدى الوثائق المستندة الداعمة للموقف الإيراني!! ويضيف «... مع هذا فإن الحكومة البريطانية أنكرت في السنوات اللاحقة حقوق إيران فيما يخص الجزر...».

ويكتب نقلاً عن اللورد كاشندول المساعد البرلماني لوزارة الخارجية البريطانية في رسالته المؤرخة ٧ نوفمبر ١٩٢٨ للسير روبرت كلايف، الوزير المفوض في طهران «إن إدعاء إيران بحق

أولت الصحف الإيرانية في الآونة الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بقضية الجزر العربية في الخليج والخلاف القائم بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، محاولة منها لترسيخ المقولة الإيرانية بأن ملكية الجزر هي حق إيراني تاريخي، وعلى العرب أن يقبلوا بالأمر الواقع! ويتفرغوا لأمر آخر!

فقد نشرت صحيفة (إطلاعات الدولية) الصادرة بتاريخ ٢٤/٨/١٩٩٤ مقالاً تحت عنوان «ملكية إيران للجزر، حق تاريخي» للدكتور أصغر جعفري ولداني، الأستاذ الجامعي والخبير الرفيع المستوى بوزارة الإقتصاد والمالية في الجمهورية الإيرانية حسب قول الجريدة.

ويستهل الكاتب حديثه بسرد مطول عن تاريخ الجزر ووضعها السياسي في أواسط القرن الثامن عشر وكيف استغلت بعض القبائل العربية ضعف الحكومة الإيرانية لتتطاول على ممتلكات الدولة الفارسية «... انحسر نفوذ وسيطرة إيران في الخليج الفارسي إثر وفاة نادرشاه سنة ١٧٤٧، مما أدى إلى خلق أرضية مناسبة لقيام الجواسم (القواسم) بأعمالهم العدوانية». لكن الكاتب لم يكلف نفسه عناء ليطلعنا على الأوضاع السائدة قبل وفاة نادرشاه، كما لم يذكر بالتحديد ما يعني بـ «نفوذ وسيطرة إيران في الخليج الفارسي» وكأنه يريد بهذا أن يؤكد على المفهوم السائد في العقلية الإيرانية وهو أن الخليج اسماً وواقعاً هو ملك لإيران. إن مجمل حديث الدكتور وخاصة في المقدمة يعاني من فجوة كبيرة في الربط والطرح والتحليل، لو سلمنا بأنه يرمي إلى تقديم طرح تحليلي للموضوع.

ومن الطريف أنه يذكر أن القواسم كانوا يتمتعون بممارسة حكم ذاتي في بندر لنجة وضواحيها (التي هي جزء من إيران اليوم على الساحل الإيراني للخليج العربي) مما يبرهن على العمق التاريخي لتواجد العنصر العربي وتغلغله إلى ما وراء الجزر التي لا يمكن اثبات عائديتها لإيران ضمن هذا السياق التاريخي والظرف الموضوعي. «في عام ١٨٨٤ اغتيل الشيخ يوسف بن محمد بن راشد (رئيس قبيلة القواسم) على يد أحد أقاربه وهو الشيخ بن راشد... أعلن بن راشد ضمه لحكومة القواسم في لنجة بدون استئذان من حكومة إيران مما حدا بالآخيرة لأن تبادل بالإطاحة بدولة الحكم الذاتي في لنجة». ويركز الكاتب على الخلاف الذي نشأ بين إيران والحكومة الإنجليزية بعد إسقاط حكومة القواسم في ميناء لنجة وضمتها إدارياً مع الجزر التابعة لها لولاية (موانئ)

ويشير الى سياسة رفسنجاني المزدوجة وتذبذبه بين تيار ما يسمى بالإنفتاح والتيار الأصولي المتشدد، وشبه الرئيس رفسنجاني بمن (يريد أن يأكل من معلف الثورة الإسلامية ومذواد الحداثة) حسب المثل الفارسي.

وبعد الإشارة الى تراجع أهمية إيران الإستراتيجية في المنطقة والفشل شبه التام لرفسنجاني في سياساته وهزيمته أمام الأصوليين لاحظ وزير: «إن سياسة إسرائيل إزاء إيران في حالة تغيير جذري إن لم تكن تغيرت بالفعل». واستطرد قائلاً «كانت إسرائيل في السابق تبني سياساتها حيال إيران على أساس المبدأ القائل إن عدو عدوي صديقي. فبالرغم من أقاويل حكام الجمهورية الإسلامية تجاه إسرائيل. فانه ما دام هناك عداً بين العرب وإسرائيل فإن إيران تعتبر صديقة لإسرائيل لأنها (أي إيران) بدورها تكن عداً للعرب، وإن كان هذا العداء بدرجات مختلفة حسب الدولة المعنية، كالعراق أو السعودية أو الإمارات أو الكويت». ثم تطرق لموقف الجمهورية الإسلامية من القضية الفلسطينية ومفاوضات السلام القائمة بين العرب وإسرائيل وأشار الى العزلة السياسية المتزايدة التي يعانيها النظام وتهميش دوره في المنطقة.

وفي إطار حرصه على التأكيد على التغيير الذي طرأ على الخارطة السياسية في الشرق الأوسط فقال: «وقد تصالح الفلسطينيون مع إسرائيل وأنهى الأردن حالة الحرب التي دامت عقوداً مع إسرائيل. أما سوريا التي زالت رسمياً في حالة حرب مع الدولة العبرية فكل ما يهيمها هو المساومة على ما يمكن كسبه من امتيازات، وفي هذه الحال ستجر وراءها لبنان بلا شك. وتتضم (دول الساحل الجنوبي للخليج الفارسي) الواحدة تلو الأخرى الى عملية إنهاء حالة العداء مع إسرائيل، كما أن إنفتاح إسرائيل على جمهوريات آسيا الوسطى بات حقيقة لا يمكن تجاهلها، الأمر الذي حدا بصحف الجمهورية الإسلامية أن تكتب عنه باستمرار، ولو بحسرة وسخط».

وأعرب كاتب المقال عن اعتقاده «أن السياسة التي تتبعها إيران ومحاولاتها لإفشال عملية السلام من شأنها أن تعرض المنطقة للخطر وتزعزع استقرارها وتشكل عقبة في طريق التقدم الاقتصادي».

وختم مقاله مستنتجاً «أن الجمهورية الإسلامية ترى سرّاً بقائها في فشل مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل. وأن كل المؤشرات تدل على أن تضارباً في المصالح كهذا لا يمكن حسمه إلا بالحذف التام لأحد الخصمين من الساحة: الجمهورية الإسلامية أو إسرائيل». أما في نطاق الهجمات التي تشنها الصحف الإيرانية في الداخل ضد القيادة الفلسطينية فقد

المفاوضات بشأن الجزر بشكل متعثر.. وفي حقيقة الأمر كانت إيران تتوقع معاملة بالمثل من قبل العرب وبريطانيا حيال الجزر بعد حسن النوايا التي أبدتها إزاء قضية البحرين... وكانت تسعى لإيجاد حل سلمي على الرغم من التهديد باللجوء الى القوة العسكرية (!)...

وأخيراً تم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧١ عقد اتفاقية بين إيران والشارقة (لا يذكر تفاصيل) بشأن جزيرة أبو موسى... ودخلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث... ولم تتوصل إيران الى اتفاق مع رأس الخيمة التي كانت تسيطر على طناب الكبرى وطناب الصغرى... وكانت إيران تعتقد أن سيطرتها على الجزر الثلاث تشكل أمراً حيوياً لحماية أمن البلاد ودول الخليج العربي والغرب... ذلك أنه نظراً لضعف دول الخليج الصغيرة وتحول إيران الى قوة إقليمية، فإن حماية أمن الخليج الفارسي واستمرار مرور النفط والتجارة عبر مضيق هرمز، يقعان وفق نظرية نيكسون على عاتق إيران... لذا فإن سيطرة إيران على الجزر قد حظيت بموافقة تامة من الغرب، ولم تغلج الشكاوي التي تقدم بها العراق وبعض الدول العربية المتطرفة الى مجلس الأمن في الأمم المتحدة».

عملية السلام في الشرق الأوسط

وواصلت الصحافة الإيرانية الصادرة في الداخل والخارج خلال الشهرين الماضيين اهتمامهما البالغ بشؤون الشرق الأوسط ومستجدات عملية السلام في المنطقة. فقد نشرت صحيفة «كيهان» المعارضة التي تصدر أسبوعياً في العاصمة البريطانية يوم ١١/٨/١٩٩٤ مقالاً لـ (هوشنك وزيري) وتحت عنوان «الخلاف بين الجمهورية الإسلامية وإسرائيل، طريق لا رجعة منه» تحدث عما قد يحدث في ظل الظروف السياسية الراهنة التي خلفتها عملية السلام بين العرب وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط وتخومها من أحداث وتطورات... وبعد عرض مطول عن «مدى الفائدة التي ستجنيها بلدان المنطقة من هذه الأحداث والتطورات وإمكانية استحالة المنطقة الى قوة اقتصادية وصناعية عظيمة» يذكروا الكاتب بـ «سياسة التقشف والتوقع التي كان يتبعها آية الله الخميني وتوصياته بتحمل الصعاب والمشقات من أجل بناء غد أفضل. وهو أمر لم يبادر النظام الإسلامي بزرع بذوره».

وينتقل كاتب المقال الى فترة حكم رفسنجاني وكيف «أن البعض راهن، إما جهلاً بالشؤون الإيرانية أو من موقع التمني، على رفسنجاني وسياسته التي اعتقد هذا البعض بأنها قد تلعب دوراً هاماً في عملية الإزدهار الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط».

شيخ رأس الخيمة تلقى كتاباً من طهران تطلب فيه الأخيرة استئجار جزيرة الطنب (ولم يعين الكاتب أية طنب)، مما دفع بالحكومة البريطانية لأن تحتج على شيخ رأس الخيمة وتذكره بالمعاهدة السابقة التي لا تسمح بمثل هذا الإجراء... على أية حال، أدى هذا الأمر لأن تبادر الحكومة البريطانية نفسها بتأجير الجزر لإيران... كما ورد أيضاً في إحدى مذكرات وزارة الخارجية البريطانية عرضاً بتأجير طويل الأمد للجزر لإيران... لكن لم تعرض هذه المذكرة على إيران لأن السلطات البريطانية صرفت النظر عنها». واصلت إيران محاولاتها بلا هوادة منذ عام ١٩٣٣ للسيطرة على الجزر، في وقت لم يبد شيوخ الخليج أية رغبة بالحفاظ عليها على حد زعم الكاتب «... استمر المسؤولون الإيرانيون بتبردهم على الجزر على الرغم من معارضة بريطانيا... بينما كانت بريطانيا تواصل تحذيراتها لإيران وتوفير حمايتها للشيوخ، وأثبتت الوقائع فيما بعد أن الشيوخ لم تكن لهم رغبة أو مصلحة في الحفاظ على تلك الجزر (!)»... وأفادت التقارير في نهاية عام ١٩٣٤ بأن شيخ رأس الخيمة أنزل علمه من الجزيرة. وانتشرت إشاعات في نفس العام أيضاً بأن الشيخ على ارتباط مباشر مع السلطات الإيرانية، ويعتزم تأجير الجزر لإيران... وفي نهاية الأمر أعطت بريطانيا مهلة عشرة أيام لشيخ رأس الخيمة ليرفع علمه ثانية والا فستمنح الجزر لشيخ الشارقة... فوافق الأول وتم رفع العلم في ١٠ أبريل ١٩٣٥».

ويلمح الدكتور ولداني كيف أن الظروف الدولية والإقليمية آنذاك كانت لصالح إيران إذ شجعتها على احتلال الجزر بإعطائها الضوء الأخضر. ويعاتب العرب لعدم إبدائهم مرونة حول الموضوع، إزاء ما قدمته إيران من تنازلات بتخليها عن البحرين!! ويشير بشكل عابر الى الاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة ولكنه يحجم بشكل متعمد عن ذكر أية تفاصيل...

ويلمح بشكل سفسطائي الى أن سيطرة إيران على الجزر هي ظاهرة إيجابية وتعود بالفائدة على المنطقة والعرب أنفسهم!! «أعلنت بريطانيا في عام ١٩٦٨ عن عزمها سحب قواتها من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١... كانت خلالها بريطانيا على خلاف إيران تصر على تسوية قضية البحرين أولاً... وتم الإتفاق فيما بعد على صيغة لطرح القضايا مجتمعة... لكن بريطانيا لم تبد من جانبها رغبة جادة في إيجاد تسوية بين الأطراف المعنية... وكان سعيها هو الإنسحاب من المنطقة وترك الخلافات قائمة بين العرب وإيران... وبذلك فأية خطوة عسكرية يحتمل أن تقوم بها إيران مستقبلاً ستعد عملاً عدوانياً ضد العرب... وتم في عام ١٩٧٠ إيجاد تسوية لقضية البحرين، بينما استمرت



مركز دراسات عربستان
مشتورات حامد الكفشي

الإسلامية ويؤدي الى كارثة في البلاد.

قضية كارلوس

ومن المواضيع الأخرى التي حظيت باهتمام الصحف الإيرانية كانت قضية كارلوس وانعكاساتها. فخصصت صحيفة «جمهوري اسلامي» الطهرانية تعليقها السياسي لتصريحات وزير العدل السوداني فيما يتعلق بضرورة إعادة النظر في موقف الإدارة الأمريكية تجاه السودان في أعقاب ما أبدته الحكومة السودانية من حسن نوايا في قضية تسليم كارلوس لفرنسا، وذلك تحت عنوان «ملاحظة لوزير العدل السوداني» صدرته بما صرح به الوزير السوداني بأن المبادرة السودانية تبرهن بوضوح على «أن الحكومة في السودان لا تدعم الإرهاب خلافاً للالتزامات الموجهة اليها». واستطردت بأن الوزير طلب من الإدارة الأمريكية حذف السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب. وأضافت الصحيفة باستياء: «تعد هذه التصريحات من أكثر الأمور المثيرة للغرابة والدهشة مما قيل حتى الآن في قضية كارلوس». ورأت بأن التقدم بمثل هذا الطلب إن دل على شيء فإنما يدل على ضعف الحكومة السودانية السياسي. وقالت، وكأنها تبدي حرصها على مكانة السودان، بأن هذا الأمر من شأنه «تشويه سمعة السودان إقليمياً ودولياً». وبعد أن وجهت الصحيفة الإيرانية هجمات عنيفة الى «أمريكا وسياساتها وممارساتها الإرهابية» تعرب عن رأيها بأن أمريكا هي المرشحة للدراج في قائمة دول الإرهاب. ومضت تقول: «السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الفائدة التي سيجنيها السودان من جراء حذف اسمه من تلك القائمة المزيقة والفاقة للهوية التي أثارَت الخوف والإرباك في نفوس المسؤولين السودانيين». وتساءلت: «أليس من وجهة النظر الأمريكية أن أية دولة تحاول الحفاظ على استقلالها وعدم تبعيةيتها ستنتع بالإرهاب والفوضوية وعدم احترامها للقانون، ألم يؤكد المسؤولون الرفيعو المستوى ومن بينهم الرئيس الأمريكي نفسه هذه الحقائق مراراً في تصريحاتهم ومقابلاتهم. ألم يُشر في الأوساط الحكومية مراراً لتدخل جهاز المخابرات الأمريكية في الحركات الانفصالية فيجنوب السودان ومحاولة أمريكا لتجزئة السودان عن طريق تشجيع الارهاب في جنوب ذلك البلد». وتكهنت (جمهوري إسلامي) متفائلة بإمكانية تعديل مثل تلك التصريحات التي لا تعكس وجهة نظر الشعب السوداني بالتأكيد، على حد زعم الصحيفة... «... ويحتمل أن يعدل وزير العدل السوداني من تصريحاته تحت ضغوط السياسة الواقعيين في إدارة الدولة لأن من المؤكد أن ما ورد على لسانه لا يمثل رأي الشعب السوداني».

أن السلطات الأمريكية على يقين بضلوع الشيخ المذكور في انفجار مركز التجارة العالمية في نيويورك.

٢ - أن الحكومة البريطانية التي تعرضت أراضيها لأعمال إرهابية قد منحت حق اللجوء السياسي للشيخ راشد الغنوشي الذي يحرص على جعل تونس تتعرض لما تعرضت له الجزائر. كما سمحت لأحد عشر عضواً من حركة النهضة الإسلامية التونسية بالإقامة في بريطانيا. وأقبل هؤلاء وبرفقة ما يزيد على ألفين من مواطني لبنان والعراق والجزائر والدول الخليجية ممن يعتبرون أنفسهم أنصار حزب الله، على نصب المصائد لبعض الشباب المسلم باستغلال حالتهم الإجتماعية مثل الفقر والبطالة أو سخطهم على مجتمعاتهم الأصلية ليجعلوا منهم قتالاً موقوتة.

٣ - هناك أكثر من ٨٠ عضواً بارزاً أو زعيماً من جبهة الإنقاذ الجزائرية كالسيد رابع بيطاط يعملون انطلاقاً من البلدان الأوروبية على تأجيج نار الفتنة ويحرضون على القتل والدمار في الجزائر.

٤ - بعد عامين من الإغتيال البشع الذي تعرض له الدكتور صادق شرفكندى زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني والمراقبين له في ألمانيا وبعد مضي ثلاث سنوات على قتل الدكتور شابور بختيار رئيس وزراء إيران الأسبق وجماعته في فرنسا وبالرغم من أن القاصي والداني أصبح يعرف الجهة التي تقف وراء هذه العمليات الإرهابية، إلا أننا ما زلنا نشاهد عرض مسرحيات كمحكمة برلين أو محكمة باريس واستمرار الزيارات والصفقات!!! وفيما يخص الساحة الجزائرية أعريت صحيفة «سلام» الصادرة في طهران يوم ١٨/٩/١٩٩٤ عن ارتياعها إزاء قرار الحكومة الجزائرية بالإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للانقاذ قائلة: يبدو أن أحداث الجزائر دفعت أخيراً الحكام العسكريين الى تسوية الأزمة السياسية التي تعاني منها الجزائر بالسبل الديمقراطية، ورغم أن لجوء حكام الجزائر الى هذه الطريقة جاء بسبب الضغوط التي تعرضوا لها من داخل البلاد وخارجها، إلا أنه يجب وصف القرار الأخير بأنه قرار معقول، ويتوقع منه نتائج حسنة للجزائر وشعبها».

وناشدت الصحيفة زعماء الحركة الإسلامية في الجزائر بأن يقودوا الحركة الى الهدف المنشود بالتخلي بالمزيد من اليقظة والفتنة، مشددة على «أن المبدأ الأساسي الذي يضمن حالياً النصر للحركة الإسلامية في الجزائر هو الانسجام في آراء زعماء الحركة وإتخاذ مواقف موحدة تجاه العسكريين في السلطة، وأن نشوب أي خلاف في الرأي والأساليب العملية في الظروف الراهنة قد يهدد مكاسب الحركة

وصفت صحيفة «كيهان العربي» في عددها الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٤ الرئيس الفلسطيني بـ «العصا الإسرائيلية التي تضرب الحركة الإسلامية في فلسطين» وأوصت الحركة الفلسطينية بعدم الانجرار الى الحرب الداخلية قبل القيام بحملة توعية لأبناء فلسطين! قائلة:

«... هناك العديد من الأساليب التي يمكن من خلالها للحركة الإسلامية الفلسطينية أن تتجنب الإصطدام بعرفات وما يسمى بالشرطة الفلسطينية مع الحفاظ على استراتيجيتها الجهادية سيما وأن العدو لا يزال يحتل الأرض الفلسطينية ولم يشح من شبر واحد منها، وعليها أي الحركة الإسلامية ألا تنجر الى الحرب الداخلية إلا بعد إنغلاق السبل أمامها، وبعد القيام بحملة توعية لأبناء فلسطين لكي لا تصبح المواجهة فتنة حرب داخلية وإنما تبقى محصورة بين الحركة الإسلامية وواجهة العدو الصهيوني الفلسطينية (السلطة الذاتية)».

وفي ٢٤/٩/١٩٩٤ عادت نفس الصحيفة لتواصل هجماتها ضد الرئيس الفلسطيني قائلة «ياسر عرفات لا يستطيع التحرك من مكان الى مكان ومن غزة الى أريحا وبالعكس إلا بموافقة صهيونية ولم يتمكن من التحرك خارج حدود الحكم الذاتي الى الدول العربية او العالمية إلا بترخيص من الاحتلال، لدرجة أنه استسخر من نفسه كرئيس لدولة فلسطين ويعامل مثل هذه المعاملة». وأردفت: «لم يغير الحكم الذاتي من واقع الاحتلال على صعيد السيادة على الأرض أي شيء، سوى أنه أصبح غير مباشر فقد كانت القوات الصهيونية تدير أمور الفلسطينيين وتواجه تحركاتهم الثورية أما الآن فقد تسنمت الشرطة الفلسطينية هذا الدور». وفي مكان آخر رأت صحيفة «كيهان العربي»: «أن الدولة الفلسطينية التي يحلم بها عرفات. ستظل مجرد حلم، لا تتجاوز حدود أوهام عرفات! وسيظل عرفات يحصد نتائج ما وقع في واشنطن والقاهرة من تراجع وانتكاسات واختناقات مالية وسياسية وإحباط وفشل ذريع»

الحركات الأصولية

ونشرت مجلة «روز كارنو» (العصر الجديد) الشهرية المعارضة التي تصدر باللغة الفارسية في باريس في عددها الصادر في شهر أغسطس (آب) الماضي مقالاً بعنوان «الإرهاب المقدس» انتقدت فيه سياسة الغرب الانتقائية والكيل بمكيالين وتساهلها إزاء «الإرهابيين الأصوليين» مشيرة الى:

١ - إحام الولايات المتحدة الأمريكية عن إبعاد الشيخ عمر عبد الرحمن من أراضيها بحجة قوانين الهجرة والإقامة، رغم الطلبات المتكررة التي وجهتها مصر أهم حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط والتي تتعرض اليوم لهجمات عصابات الإرهاب الفكري. وذلك على الرغم من



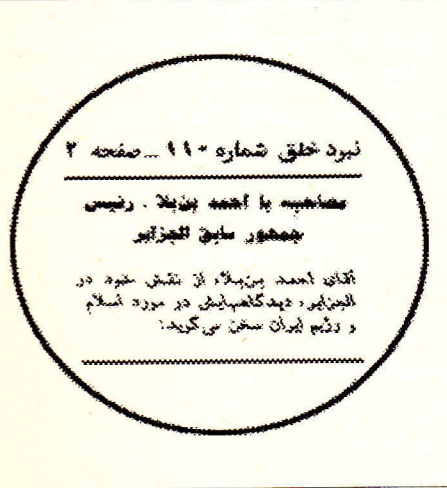
أحمد بن بلة يتحدث عن الإسلام وإيران والجزائر

واستطرد قائلاً: أرى أن الظروف في الوقت الراهن أصبحت مهيأة للعمل على وقف إراقة الدماء وأنه لا سبيل لذلك سوى تسوية الأزمة من خلال المفاوضات والحوار، وهذا ما عمل اليوم من أجله. ففي البداية كان الأمر صعباً للغاية إنما الآن أصبح أيسر. وقد نحتاج إلى ثلاثة أو أربعة أو ستة شهور للوصول إلى هدفنا هذا ولكنني على يقين بأننا نستطيع في النهاية أن نجتمع الحكومة وحركة الإنقاذ على طاولة المفاوضات.

وفي معرض رده على سؤال وجهه إليه مبعوث الصحيفة الإيرانية (مهرداد قادري) حول مجريات الأمور في إيران وما يتعلق بالنظام القائم والمعارضة هناك، أقر الرئيس الجزائري الأسبق بأنه لا تتوفر لديه معلومات كثيرة عن الحركات الإيرانية المعارضة مثل منظمة فدائي خلق ومنظمة مجاهدي خلق، إلا أنه على معرفة بزعيم منظمة مجاهدي خلق مسعود رجوي وسبق أن التقى به.

أما بالنسبة للنظام الحاكم في إيران فقد وصفه بأن نظام مغلّس ومهزوم يدخل في عداد النماذج السلبية والتجارب الفاشلة، موضحاً بأن تقييمه هذا يستند إلى أدلة كافية منها موقف النظام الإيراني من حرب الخليج والقضية الفلسطينية وما تم الكشف عنه في فضيحة إيران جيت.

وفي النهاية اعتبر أحمد بن بلة القوى المعارضة الإيرانية بمثابة حركات ديمقراطية، وأعرب عن اعتقاده بضرورة محاربة النظام القائم في إيران أيضاً. ■



ثم اعتبر الرئيس الجزائري الأسبق نفسه عربياً مسلماً أممياً يناهض الامبريالية ويعتقد بوجود تسوية مشاكل وقضايا كافة الدول في العالم كما أعرب عن معارضته لعملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي.

أما بالنسبة لموقفه ازاء الوحدة العربية فقد أكد على أهمية ايجاد اتحاد ما بين الدول العربية وانشاء سوق عربية مشتركة قد ينضم اليها بعض الدول الإسلامية.

وفيما يتعلق بالجزائر أيضاً شدد أحمد بن بلة على ضرورة إحلال السلام واستتباب التعايش الوطني هناك، مؤكداً على أن الشعب الجزائري يدين بشدة كافة العمليات الارهابية والاقتيال وإراقة الدماء تحت أي عنوان وذريعة، وأن الآراء السائدة في الساحة الجزائرية باتت تنادي جميعها بحقن الدماء في البلاد.

صرح الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بلة في حوار خاص مع صحيفة «نبرد خلق» (نضال الشعب) الإيرانية الناطقة باسم منظمة فدائي خلق اليسارية المعارضة الصادرة في أوروبا بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٧ أنه في ظل الأوضاع والظروف الراهنة يحاول القيام بدور لا ينحصر في الساحة الجزائرية إنما يتجاوزها ليشمل العالم الثالث والجنوب بأسره.

وفيما يخص الجزائر فإنه يسعى جاهداً لأن يلعب دوراً هاماً وبناءاً للتوصل إلى اتفاق بين السلطة والمعارضة في إطار دستور الجزائر الحالي القاضي بإنشاء نظام مبني على التعددية ويحترم حرية الصحافة وحقوق الانسان. وأوضح أنه يعمل على تقارب وجهات النظر بين السلطة الجزائرية والحركة الإسلامية مؤكداً عدم انتمائه إلى أي من الجانبين.

وأضاف: أقول بكل صراحة لا أظن أن الحركات الإسلامية في الجزائر وطهران والأماكن الأخرى لديها مشروع سياسي وبرامج محددة، وأعرب عن معارضته لما أسماه بالسلام الملالي والفقهاء وذلك الذي يدعو إلى القهر والعنف. وفي نفس الوقت شدد أحمد بن بلة على أنه مسلم لم يعاقر الخمر طول حياته كما لم يترك صلاته أبداً منذ أن كان في السادسة عشرة من عمره وأنه ينتمي إلى أسرة متدينة.

وعبر عن اعتقاده بأن الاسلام إذا أدرك ادراكاً جيداً فإنه دين متفتح يفيض بالود والمحبة وقادر على دعم مسيرة التقدم والازدهار والتنمية، مستدركاً بأنه لا يقصد تلك التنمية التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو الحلف الأطلسي.

الاعلامى صغرى سفير جندى ايران در كويت على كوشش و كوشش و كوشش

روابط سياسي ايران و كويت گرمتر و مبادلات اقتصادي بيشتتر خواهند شد

سفير ايران الجديد لدى الكويت متفائل بالعلاقات الإيرانية - الكويتية

الاستقلال في آسيا الوسطى والقوقاز، والاستفادة من موقع إيران الجغرافي في عملية التبادل التجاري مع تلك البلدان.

وبالنسبة للمشاكل والعقبات التي تعرقل مسيرة التعاون الاقتصادي بين إيران والكويت قال صغرى أنه لا توجد في الوقت الراهن موانع في هذا المجال، موضحاً بأنه طبقاً للقوانين السائدة في إيران يستطيع المستثمرون الأجانب ومن بينهم الكويتيون سحب رساميلهم وأرباحهم من إيران في أي وقت يرونه مناسباً.

وقدّر السفير الإيراني حجم التبادل التجاري القائم حالياً بين إيران والكويت بـ (١٠٤ مليون دولار) مشيراً إلى أن نسبة ٥٧ في المائة من هذا المبلغ يمثل صادرات إيران إلى الكويت. ■

الكويت بجانب العراق كان بسبب وطأة الضغوط العراقية».

وأضاف بأن حكومته تقوم ببناء علاقاتها مع الكويت على أساس أنها بلد صديق وفي المقابل تتوقع من دولة الكويت أن تحدد علاقاتها مع إيران بشكل ودي ومستقل أيضاً.

وأعرب عن ارتياحه ازاء ميزان التبادل الاقتصادي بين الكويت وإيران، رغم إشارته إلى عدم وجود اتفاقيات اقتصادية ضخمة بين البلدين. ثم دعا الكويت إلى المشاركة في مسيرة إعادة بناء الاقتصاد الإيراني، وذكر بأنه يتم حالياً إنشاء مستشفى اختصاصي بالعيون في طهران برأسمال كويتي. كما حث الكويت وسائر دول الخليج على اقتناص الفرص المتاحة للمساهمة في أسواق الدول الحديثة

قال السفير الإيراني في الكويت (غلام علي صغرى) الذي كان يشغل منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية والمالية قبل تعيينه الأخير، أن علاقات إيران مع الكويت ستشهد تحسناً على الصعيد السياسي، وازدهاراً على الصعيد الاقتصادي. وأكد السفير الإيراني الذي كان يتحدث في مقابلة مع صحيفة (كيهان هوائي) الأسبوعية التي تصدر للمغتربين الإيرانيين باللغتين الفارسية والإنكليزية يوم ١٩٩٤/٩/١٤ على عزم حكومته على تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والكويت وتعزيز أواصر الصداقة بين البلدين.

وحول موقف الكويت في الحرب الإيرانية العراقية قال «إن الشعب الإيراني لم ينس الماضي ودعم الكويت للعراق بعد، إلا أنه على معرفة بأن وقوف



مركز دراسات عربستان
مشورات حامد الكنتش

دراسات

الاحتكار السياسي قاسم مشترك بين السلطة والمعارضة

شهد العام المنصرم ظهور البوادر العلنية على فشل برامج الإصلاحات التي كانت حكومة الرئيس رفسنجاني قد بدأتها منذ أكثر من خمسة أعوام، خاصة على الصعيد الاجتماعي وفي مجال العمل على تخفيض القيود التي يفرضها أعوان النظام وأجهزة الحكومة الرسمية وغير الرسمية على المجتمع الإيراني. ولم تحل هذه القيود المفروضة دون انضمام الكفاءات الإيرانية والفئات المتعلمة إلى أجهزة النظام ومؤسساته وحسب، إنما امتصت حماسها ودوافعها للمشاركة في بناء بلادها، وأسهمت بشكل كبير في دفعها إلى الإصطفاف مع معارضي السلطة الحاكمة والمحتجين على سياستها وسلوكها أيضاً. ومن أهم العوامل التي تعمل حالياً على الإطاحة بالنظام القائم في إيران بشكل تدريجي، عدم رغبة الفئات المذكورة في الإنخراط في عملية إعادة بناء البلاد، والمقاومة التي أبدتها ضد الجمهورية الإسلامية طوال السنين التي مضت من عمر هذا النظام.

ولقد حرص زعماء النظام الإيراني الحالي منذ تسلمهم السلطة على تطبيق اجتهاداتهم ومعاييرهم ومفاهيمهم الخاصة عن الدين في المجتمع الإيراني دون الأخذ بعين الاعتبار مدى تقبل الطبقات والشرائح المختلفة في المجتمع لهذه السياسة وما يفرزه تطبيقها من مقاومة واحتجاج، وأيضاً مدى تأثير هذه المقاومة والاحتجاجات على مسير التنمية الاقتصادية والوضع الاقتصادي للبلاد بشكل عام. وفي إطار سعيهم لإرساء دعائم نظامهم المبني على أساس الفقه التقليدي في عصر التكنولوجيا والتقدم الاقتصادي السريع في العالم عمدوا إلى تهميش دور التكنوقراطيين والمثقفين الإيرانيين باعتبارهم رموز الحداثة والانفتاح في البلاد، وقاموا في المقابل بتعميق دور دعاة التعصب والتزمت، ودعم العناصر الخاضعة لسياساتهم وتوجهاتهم في المسرح السياسي في إيران. وإدراكاً من دعاة البراغمية والاعتدال في نظام الحكم في إيران بعجز أنصار النظام عن تسوية المشاكل والمصاعب التي تعاني منها البلاد فقد كانوا يأملون بأن العمل على تخفيض المضايقات والقيود الاجتماعية التي يفرضها النظام على الشعب وتوجيه الدعوات إلى أصحاب الرأي وذوي الخبرات من الإيرانيين إلى المساهمة في إصلاح ما تم تدميره في البلاد سيؤديان إلى إنهاء المقاومة الصامتة التي أبداها أغلب أفراد المجتمع الإيراني ضد النظام الحاكم والتي تبلورت في الدوائر الحكومية في تقاعس العمال والموظفين عن أداء الواجبات، وفي القطاع الخاص في إحجام أصحاب رؤوس الأموال الإيرانيين عن توظيف أموالهم في مجال الإنتاج

وأيضاً في عدم الثقة السائد في الأسواق الإيرانية، غير أن الهجمات التي أطلقها مؤخرًا الجناح المتشدد في النظام بددت آمال الزعماء المعتدلين وحولتها إلى اليأس والقنوط، خصوصاً وأن هذه الهجمات تزامنت مع بروز موجة استياء عارمة في المدن الإيرانية المختلفة. وأدت هجمات دعاة التشدد المتتالية أيضاً إلى فرض مزيد من القيود والضغوط على المجتمع مما خلف آثار سلبية على الرأي العام في إيران، وزاد من حدة أزمة الثقة السائدة بين النظام والطبقات المتوسطة المعارضة له، وأدى إلى انتشار حالة احباط وخيبة أمل بين صفوف الشعب من إمكانية نجاح برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي في البلاد.

وتدل كافة المؤشرات السياسية على أن تعاضد بأس المتشددين وهجماتهم المتكررة خلافاً لتصورات ورؤى المتفائلين ليست ردود أفعال عابرة وطارئة وعفوية بل تعكس موقف النظام القائم في الإصرار على مواصلة سياساته المتشددة وممارساته العنيفة.

وضع رفسنجاني الصعب

ويبدو أن الرئيس هاشمي رفسنجاني الذي كان يحاول في وقت إعلانه عن برامج التعديلات الظهور أمام الناس بمظهر المدافع عما يرغب فيه الشعب الإيراني من تغييرات وإصلاحات قد خسر اليوم المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق داخل مؤسسة الحكم، وكذلك تبخرت البواعث والدوافع التي كانت تعمل على تشجيعه على الإصرار على الاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاجتماعي والثقافي في البلاد، والمواجهة مع خصومه ومنافسيه الأشداء داخل النظام. ونظراً لما يتمتع به الرئيس رفسنجاني من مرونة سياسية وموهبة متميزة في التكيف مع الظروف والأوضاع المختلفة فإنه يسعى في الظروف الراهنة ويعد إهتزاز مكانته وتراجع موقفه في مؤسسة الحكم للإبتعاد عن أية مجابهة مباشرة مع دعاة التشدد والتطرف في النظام للحفاظ على ما تبقى له من قوة ونفوذ.

وشهد العام الماضي خروج زمام المبادرة في النظام من يد رفسنجاني، وتعاضد بأس ونفوذ الجناح المحافظ المترزم الذي أبدى معارضة أكثر من غيره من أجنحة النظام وتياراته تجاه مظاهر التقدم والحداثة في المجتمع، وأن ما قام به هذا الجناح مؤخرًا داخل جهاز الحكم من انقلاب زاحف ضد خصومه، تحت ستار المواجهة مع الغزو الثقافي الغربي سيؤدي في المستقبل القريب إلى قيام السلطة بسياسات وممارسات أكثر عنفاً وبطشاً مما كانت تقوم به في السابق. ومن الجدير بالذكر بأن زعماء إيران من المتشددين يعدون هزائم النظام في المجال الفكري والثقافي وفي مواجهته مع القيم

الحضارية والآراء التقدمية بمثابة المعضلة الرئيسية والتحدي الأكبر للنظام، وبالتالي يعتبرون معالجتها أكثر أهمية وحيوية من تسوية الأزمات الاقتصادية والعمل على حل ما تعانيه الحكومة من مشاكل متفاقمة. وفي إطار حرصه على الاستئثار بالنفوذ والقوة داخل مؤسسة الحكم بات الجناح المحافظ المتشدد يتحكم بالبرلمان ولجنة صيانة الدستور والسلطة القضائية كما أنه تمكن من ضم علي خامنئي (المرشد الأعلى) إلى صفوفه، وهكذا أصبحت له اليد العليا في نظام الحكم في إيران. وقد عمد الجناح المذكور من خلال تأكيدهم على القضايا الفقهية التقليدية والمظاهر الدينية والمذهبية من جهة، والعمل على دعم ظاهرة التأسلم السياسي المتطرف من جهة أخرى، إلى تهيئة الأجواء وتمهيد الطرق أمام عملية الزج بمئات الآلاف من عناصر حزب الله في الساحة السياسية والتي يقوم باعدادها هذا الجناح لمواجهة كل ما يستتبق منه رائحة الليبرالية السياسية والاجتماعية، خاصة وأن زعماء النظام من المحافظين باتوا على معرفة جيدة بقدرات الإيرانيين الفائقة في توظيف أدنى قدر من الانفتاح السياسي أو الاجتماعي في إبراز ما يخلج في صدورهم من رغبات وميول للحرية، والتصدي لما يروج له النظام الحاكم من معتقدات وقيم، كما أصبح هؤلاء الزعماء يدركون إدراكاً واعياً شاملاً بأنهم على الصعيد العقائدي والأيدولوجي لم يعد بإمكانهم التحكم في السواد الأعظم من الشعب الإيراني، وأنهم في أجواء تسودها الحرية سيكونون عاجزين عن ضمان هيمنة نظامهم القائم على أساس الفقه التقليدي على المجتمع الإيراني، ولذا فإنهم يعتبرون أي تراجع عن مواقفهم الراهنة أو ابداء أية مرونة سياسية بمثابة خطر على بقاء النظام واستمرارهم في السلطة، ومن هنا جاءت معارضتهم الشديدة لسياسات الرئيس رفسنجاني المعتدلة ومغامراته المحتملة. وسيقف الجناح المحافظ المتشدد في المستقبل أمام تنفيذ سياسات الرئيس رفسنجاني ومن يسير في فلكه في النظام بشكل أقوى وأشد. كما سيسدد المزيد من الضربات المؤثرة إلى برامج رفسنجاني وخطه السياسية والاقتصادية.

بين المحافظين والمتطرفين

إن بلوغ الجناح المحافظ المتشدد هذا المبلغ العظيم من البأس والنفوذ وكذلك الهجمات التي شنها ضد منافسيه من التيارات والأجنحة في جهاز الحكم قد أدت أيضاً إلى تقليص نفوذ زعماء الجناح الراديكالي المتطرف (وهنا يجب التفرقة بين الجناح المحافظ المتشدد والجناح المتطرف الذي يعد كل من كروبي ومحتشمي وخوئيني ها من رموزه البارزة) وتهميش دورهم

في تسيير دفة الحكم في إيران. ومن القضايا التي تثير التساؤلات لدى المراقبين السياسيين والمهتمين بالشؤون الإيرانية هي صمت المتطرفين وعزوفهم عن إبداء أية مقاومة تذكر إزاء هجمات وضغوط المحافظين المتشددين، خصوصاً وأن تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتفاقم سخط أنصار النظام من السياسات المتبعة كانا قد مهدا الطريق أمام هجمات مضادة وردود أفعال شديدة من قبل أولئك المتطرفين.

ويبدو أن أهم الأسباب والعوامل التي تقف وراء عجز المتطرفين عن الرد على الأجنحة المنافسة لهم هي: أولاً ضياع نفوذ المتطرفين ومكانتهم السابقة في نظام الحكم والمجتمع، وثانياً أن عامة الشعب تضع مسؤولية تردّي الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الزعماء المتطرفين وسياساتهم الاقتصادية والسياسية، وأخيراً فإن الجناح المتطرف لا يملك أية خطط أو برامج بديلة للسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الحالية. وهنا يجب أن نسلط الضوء على موضوع لم يأخذ حقه من الإهتمام إسلماً وهو موضوع عدم ظهور تنظيمات سياسية داخل مؤسسة الحكم في إيران تستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف ومآرب زعماء الأجنحة والتيارات، وإطار لتحديد مواقف واتجاهات مؤيدي النظام. وفي الحقيقة فإن أجنحة النظام القائم تتشكل من مجموعة أوساط أو محافل يضم كل وسط أو محفل عدداً من الشخصيات السياسية والدينية البارزة التي لا يجمعها أي تنظيم سياسي أو علاقات منسقة، ويتعبّر آخر أن العلاقات القائمة داخل هذا الجناح أو ذلك التيار من النظام الإيراني أشبه ما يكون بتلك العلاقات التقليدية السائدة في الحوزات العلمية والمدارس الدينية حيث يتجمع حول الشخصيات المرموقة وذات النفوذ من علماء الدين والفقهاء عدد من الطلبة والمؤيدين دون أن يرتبط بعضهم البعض بعلاقات تنظيمية؛ ويظل الوسط أو الجناح قائماً يتبع أعضاؤه مواقف منسجمة وسياسة واحدة طالما بقي رموزه وزعماءه في السلطة في عداد أصحاب النفوذ الكبير والمناصب الرفيعة وما أن يخسر أولئك الرموز والزعماء نفوذهم ومكانتهم وتنتهي المصالح الذاتية حتى يتشتت الجمع وتتبخّر العلاقات.

ومن جهة أخرى فإن أجنحة النظام وتياراته لا تحظى بقاعدة شعبية واسعة بين أعوان النظام وأنصاره وأن الموالين للنظام يؤيدونه ككل ودون الأخذ بعين الاعتبار توجهات هذا الجناح أو اجتهادات ذلك التيار، ولهذا فعندما يصاب جناح من النظام بهزيمة في الصراع على السلطة يفقد قدراته ومقوماته وتصبح عودته إلى سدة الحكم أمراً غاية في الصعوبة، إلا إذا تغيرت الأطر والقوانين السائدة في العلاقات السياسية داخل المؤسسة الحاكمة، وهذا ما يسعى إليه الجناح المتطرف من خلال نشاطاته السياسية والإعلامية الراهنة ولا سيما صحيفة

«سلام» الناطقة باسم هذا الجناح.

وتقوم صحيفة «سلام» الطهرانية في هذا الإطار باستخدام عمودها المخصص لنشر ما يدلي به الناس من آراء وانتقادات للسياسات المتبعة حالياً في إيران كأداة للضغط على الجناح المحافظ المتشدد المسيطر في الوقت الراهن على السلطة ووسيلة لاستقطاب الشباب المستاء من الأوضاع السائدة والجماعات الموالية للنظام التي تتذمر من سياسات الحكومة وممارساتها الحالية. وما يقوم به الجناح المتطرف من توجيه النقد للسياسات الاقتصادية والأوضاع المعيشية وتكثيف حجم نشاطاته السياسية بين الناس وإثارة التساؤلات حول حدود اختصاصات وصلاحيات المرشد الأعلى خامنئي، والدفاع عن حرية الرأي والصحافة يدل أيضاً على أن المتطرفين بدأوا في نزاعهم ضد الجناح المحافظ المتشدد يركزون جهودهم على اجتذاب دعم المعارضين والطبقات الفقيرة والمحرومة التي تذوق الأمرين من الأوضاع الاقتصادية والسياسية القائمة.

ولقد تمكن الجناح المتطرف مؤخراً من لفت نظر الرأي العام الإيراني واستقطاب اهتمام أنصار الجمهورية الإسلامية ممن يعارضون سياسات الحكومة الراهنة وممارسات المحافظين المتشددين في السلطة وذلك من خلال إعادة النظر في بعض مواقفه المتطرفة وابتعاده النسبي عن شعاراته الملتبسة السابقة، وكشفه لبعض الحقائق المتعلقة بحالة البلاد المزرية وعدم جدارة المسؤولين في النظام في تسوية المشاكل المتزايدة والأزمات المتفاقمة.

وقد يشهد هذا العام ارتفاعاً حاداً في أوار الصراع على السلطة في إيران، خاصة وأن جمعية رجال الدين المناضلين المحسوبة على الجناح المتطرف استأنفت حديثاً نشاطاتها السياسية على الساحة الداخلية، ويبدو أن الجناح الأخير لم يعد يتحمل صفعات اخوته المحافظين المتشددين وهو عازم على التصدي لهم. وإيران بمعزل عن الصراع القائم على السلطة وتدخلات وممارسات النظام، وبما تمر به من حالة من اللامبالاة بتشتت قوى المعارضة وغياب نشاطاتها السياسية في الداخل، تشهد حالياً غلياناً ثقافياً واجتماعياً هادراً، ويبرز هذا الغليان من خلال ما يقوم به أصحاب الرأي والكتاب والفنانين من أنشطة ثقافية واجتماعية كإصدار الكتب والصحف وتصوير الأفلام مما يدل على نهاية فصل الجمود الثقافي الذي ظل سائداً طوال العقد المنصرم في البلاد.

أحوال المعارضة في الخارج

أما نشاطات التنظيمات والأحزاب المعارضة في الخارج فإنها على الرغم من الأوضاع والظروف الملائمة، وانعدام الكبت السياسي وقمع السلطة فإن ثمارها ونتائجها كانت لحد الآن ضئيلة للغاية والخطوات التي تتخذها حالياً تلك الأحزاب والتنظيمات لتوحيد الجهود

وتوسيع نقاط الاتفاق ما زالت بطيئة أيضاً.

وهناك بعض التنظيمات السياسية الإيرانية المعارضة همه الوحيد العمل على تعبيد الطريق للقفز على سدة الحكم والافتئات على الشعب وإبعاد ممثليه عن المسرح السياسي ضارباً عرض الحائط بضرورة بناء علاقات نزيهة تسودها الديمقراطية بين كافة القوى المعارضة للجمهورية الإسلامية في إيران، ووجوب العمل على تهينة الظروف السياسية الملائمة لاستتباب الديمقراطية البرلمانية في البلاد. ومن بين هذه التنظيمات منظمة مجاهدي خلق التي تقوم حالياً تحت غطاء ما يسمى بمجلس الشورى للمقاومة بمحاولات وإجراءات تهدف من ورائها امتلاك اليد الطولى في أي تغيير أو تحول سياسي قد يؤدي إلى انهيار النظام القائم في إيران، إدراكاً منها لما يشهده هذا النظام من أوضاع متأزمة وتراجع لموقف التيار البراغماتي واهتزاز مكانة الرئيس رفسنجاني وحكومته، وشعوراً منها بغياب الدعم الجماهيري والقاعدة الشعبية لها في الداخل. ويدل تشكيل ما يسمى بالبرلمان الإيراني في المنفى والأجهزة والمؤسسات الأخرى التي تأمل منظمة مجاهدي خلق في أن تحل محل أجهزة الحكومة الحالية في حال سقوط النظام مستقبلاً، وتعيين السيدة مريم رجوي رئيسة لجمهورية إيران القادمة بوضوح على أن هذه المنظمة من خلال مكوثها بالعراق لمدة تزيد على ثمانية أعوام قد تأثرت تأثراً بالغاً بنظام هذا البلد والأنظمة المستبدية الأخرى في المنطقة، ومن ثم تراجعت مواقفها الديمقراطية إلى الظل والهامش وباتت تميل أكثر فأكثر إلى المنظمات الديكتاتورية والأجهزة القمعية.

أما بالنسبة للبرلمان في المنفى فإنه لم يتجاوز كونه جهازاً شكلياً يدخل في إطار محاولات زعماء منظمة مجاهدي خلق لجلب مساندة الدول الغربية وخاصة أمريكا لهم، وذلك على الرغم من إعلان المسؤولين الأمريكيين وتأكيدهم في أكثر من مناسبة على عدم رغبة الحكومة الأمريكية في دعم وإسناد تلك المنظمة.

وتعتمد منظمة مجاهدي خلق بسياساتها وتصرفاتها الراهنة إلى تجاهل أبسط القواعد والموازين الديمقراطية واستغلال ما تمر به القوى الديمقراطية المعارضة للنظام الحاكم من تشتت وتشرذم، في إبراز مجموعة من أعضائها وعدد من الشخصيات السياسية الضعيفة التي لا تمثل سوى نفسها باعتبارها نواب الشعوب الإيرانية وممثليها في الخارج.

وختاماً فإن استمرار زعماء منظمة مجاهدي خلق في عرض مسرحيات كإنشاء برلمان في المنفى وتعيين رئيس للجمهورية، وإصرارهم على المضي قدماً في الاحتكار السياسي والتأمر على القوى السياسية الأخرى، سيؤدي كله إلى المزيد من التوتر والتأزم في علاقاتهم مع القوى الشعبية والحركات الوطنية في إيران. ■

(بويش - السويد)

سوء معاملة أهل السنة في إيران

الحدودية في إيران مثل كردستان وتركمستان (تركمن صحراء) وبلوشستان وسواحل الخليج». ولاحظت «كيهان» اللندنية «أنه كلما يتفاقم النزاع السياسي بين الجمهورية الإسلامية وجيرانها وهم أغلبهم من السنة فإن الصراع الشيعي - السني التاريخي يأخذ صبغة سياسية أكثر في إيران».

واستطردت قائلة: «لقد دأب زعماء طهران على التأكيد على عدم وجود أي تمييز طائفي بين الشيعة والسنة في إيران، بطبيعة الحال سوى في دستور البلاد!!، إلا أن اغتيال رجل الدين السني محمد ضيائي، وما يتعرض له أهل السنة من مضايقات تحظى بقوة اقناع أكبر وتدل على حقائق أخرى».

وفي معرض إدانتها لسلوك النظام تجاه الطائفة السنية في إيران رأت الصحيفة «أن مثل هذه التصرفات لا تليق بمن ننعثم بـ (الأخوة في الدين)» مضيفة «أنه في حين أن النظام الحاكم يعسف بمن لا يتفق معه في الآراء والمعتقدات فإنه يتوقع في ذات الوقت من هؤلاء الناس أن يشعروا في ظل الجمهورية الإسلامية وفي كنف القانون بالأمن والطمأنينة».

وأخيرا انتقدت صحيفة «كيهان» المعارضة الحكومة الإيرانية لـ «تجاهلها خطر اندلاع حرب مذهبية بات يطل برأسه في إيران بعد هدنة طويلة».

عن الساحة الإيرانية لعدة عقود. أما بعد الثورة الإسلامية فإنه جرى إلغاء الكثير من مواد وينود الدستور السابق سوى المادة الخاصة بالمذهب الرسمي لإيران. فعندما صادق مجلس الخبراء الأول على تلك المادة أثار موجة استياء بين أهل السنة في إيران مشددين على ضرورة عدم تكريس التمييز بين المسلمين. ولم يؤخذ أحد من المسؤولين في النظام الإسلامي الموقف السني إلا مهدي بازركان الذي لم تكن تأخذ اجتهاداته بعين الاعتبار في مؤسسة الحكم آنذاك».

وأكدت الصحيفة على أن «روح التمايز بين الشيعة والسنة لم تحل في سياسة الشاه رغم ادراج ذلك التمايز في دستور البلاد وأن المادة المتعلقة به كانت مجرد كلمات تم تجاهلها في النظام السابق كما حصل مع حق علماء الدين والفقهاء في الإشراف على الدستور».

أما بالنسبة للجمهورية الإسلامية فقالت: «لم يظهر التمييز الطائفي في سياسة النظام القائم بجلاء وعلى نطاق شامل فحسب، وإنما بلغ فرض القيود على أهل السنة حداً أكبر من ذلك المفروض على (أهل الكتاب) في مجال ممارسة الطقوس الدينية المذهبية».

ومن ثم فمن البديهي أن تؤدي هذه السياسة إلى إبعاد أهل السنة عن السلطة المركزية، خصوصاً وأن أغلب السنة يقطن في المناطق

نشرت صحيفة «كيهان» الأسبوعية المعارضة الصادرة باللغة الفارسية في لندن يوم ١٩٩٤/٨/٤ تعليقاً سياسياً بعنوان «سوء معاملة أهل السنة» صدرته بالإشارة إلى نبأ وفاة إمام جماعة أهل السنة في مدينة بندر عباس (محمد ضيائي) وفندت ما أعلنته أجهزة الإعلام في طهران بأن رجل الدين السني لقي حتفه في حادث مرور، مؤكدة على «أن هناك دلائل ومؤشرات واضحة تدل على اغتياله».

وتابعت: «إن محمد ضيائي سبق وأن تم استدعاؤه غير مرة في أجهزة الأمن لأخذ التزامات منه بعدم القيام بالتبشير للمذهب السني. ففي حين يطلب النظام القائم من الأقليات الدينية كالسبحية واليهودية والمجوسية (الزردشتية) إعلان ولائها للجمهورية الإسلامية ودستورها، ومن ثم فإن توقع نفس الأمر من أهل السنة لا يبدو بالشيء الغريب».

وأعربت الصحيفة الإيرانية عن شعورها بالقلق والأسف إزاء اغتيال رجل الدين السني وما تشهده البلاد في الآونة الأخيرة من تصعيد في الصراع الشيعي - السني.

ثم أضافت بقولها: «على الرغم من أن الدستور الإيراني الذي صدر إثر الثورة الدستورية في مستهل القرن الحالي كان قد أقر بأن المذهب الرسمي للبلاد هو الشيعي الاثناعشري فإن الصراع الشيعي - السني ظل غائبا

إنتشار الأسلحة في عربستان

عزا المدعي العام في إقليم عربستان (خوزستان) اهتزاز الأمن في الإقليم إلى انتشار ما يزيد على مائة ألف قطعة سلاح غير مرخصة، ووجود اللاجئين العراقيين الذين اتهمهم بتجارة وتهريب السلاح هناك.

إيران والطاقة الذرية

أعلن الدكتور أمرالله مساعد الرئيس رفسنجاني والذي يرأس أيضا مؤسسة الطاقة الذرية في إيران «أن بناء المحطة الذرية لتوليد الطاقة الكهربائية في ميناء بوشهر المطل على الخليج سيكتمل قريباً وسيتم تشغيلها فور تأمين المصادر المالية الكافية».

وقال الدكتور أمر الله خلال تفقده لمشروع مركز أبحاث الطاقة الذرية في مدينة (بناب) في محافظة آذربيجان الشرقية «إننا سنواصل استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية». وندد بـ «مؤامرات الاستكبار العالمي الرامية إلى منع جمهورية إيران الإسلامية من الحصول على التكنولوجيا والعلوم الحديثة».

مع أحمد المحمود وكيل وزارة الخارجية القطرية وتم في هذا الاجتماع تبادل وجهات النظر بخصوص قضايا المنطقة والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وأبدى المسؤول القطري إرتياحه للعلاقات الجيدة القائمة بين البلدين، معرباً عن أمله بأن يقوم الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني بزيارة قطر في المستقبل القريب.

مقتل مراسل إيراني في البوسنة

صدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا حملت فيه الميليشيات الكرواتية مسؤولية قتل المراسل الإيراني محمد حسين نواب في البوسنة والهرسك. وقد جاء في البيان أن الوفد الذي تم إرساله من قبل السفارة الإيرانية في البوسنة قد أعلن بعد إجراء التحقيقات اللازمة أن المراسل الإيراني كان قد تم أسره في ١٨ آب (أغسطس) المنصرم في مدينة موستار من قبل الميليشيات الكرواتية عندما كان ينوي الذهاب إلى البوسنة عن طريق زغرب.

كتب جديدة في إيران

صدر في العاصمة الإيرانية مؤخرا كتاب باسم «فرهنگ واهای فارسی سره» أي

لقاء دبلوماسي بين قطر وإيران

اجتمع باقر سخائي سفير إيران في الدوحة

(قاموس الكلمات الفارسية المحضة) من تأليف فريده رازي، يحتوي على قائمة من الكلمات الفارسية الصرفة التي تقابل الكلمات العربية الموجودة في اللغة الفارسية.

واللافت للنظر ترويج الصحف الحكومية لهذا الكتاب وهو ما يحدث للمرة الأولى منذ انتصار الثورة الإسلامية، حيث أن الإصرار على تنقية اللغة الفارسية من الكلمات والمصطلحات العربية قد توقف إثر سقوط نظام الشاه ومجيء الجمهورية الإسلامية.

وصدر عن مكتب التخطيط والخدمات التعليمية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية كتاب باللغة الفارسية تحت عنوان «الأحزاب السياسية في مصر» يلقي الضوء كما يدل عنوانه على الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرية ويتطرق إلى تاريخ إنشائها وتوجهاتها الفكرية والسياسية.

كما صدر حديثاً كتاب بعنوان «فرنسا والمجتمع الدولي في مواجهة أزمة الخليج الفارسي» بقلم علي أهني سفير الجمهورية الإسلامية السابق في باريس. ويناقش هذا الكتاب الأحداث والتطورات التي حصلت خلال أزمة الخليج من ١٩٩٠/٨/٢٦ إلى ١٩٩٢/٣/١.

أمريكا تعتبر منظمة مجاهدي خلق تنظيماً إرهابياً!

المذكورة العلاقات العامة والدعايات وسيلة لجلب نظر الأوساط الدولية فان هذه المنظمة لا تتمتع بالقدرة والإمكانات اللازمة للاطاحة بالنظام القائم كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الإيرانية المعارضة الأخرى.

ويؤكد التقرير على أنه رغم استمرار التدهور الإقتصادي والعصيان في العديد من المدن في إيران فإن النظام الحاكم يبدو وكأنه لا يزال يقوى على الإستمرار في السلطة الى فترة زمنية غير معروفة.

ثم أشارت (واشنطن تايمز) الى قيام ٢١٩ عضواً من مجلس النواب و٦٢ عضواً من مجلس الشيوخ الأمريكي بتوقيع رسالة عام ١٩٩٢ انتقدت النظام الإسلامي في إيران ورأت بأن مجلس الشورى الوطني للمقاومة الذي تسيطر عليه منظمة مجاهدي خلق قادر على الحفاظ على السلام واستتباب الأمن في تلك المنطقة الحساسة، إلا أن الصحيفة الأمريكية شددت على «أن وزارة الخارجية الأمريكية رغم ذلك الدعم الواضح ما فتئت تعتبر منظمة مجاهدي خلق تنظيماً إرهابياً لا يتماشى مع مبادئ المجتمع الأمريكي، ولهذا يرفض المسؤولون في تلك الوزارة أي نوع من الإتصال مع المنظمة المذكورة». وعبرت الصحيفة عن اعتقادها بأن «موطن الضعف الأساسي لمنظمة مجاهدي خلق يتمثل في وجود قواعدها في العراق وما تتلقاه من دعم من الحكومة العراقية».

وأضافت بأن «المنظمة تزعم حيازتها جيشاً قوامه ٤٠ ألف مقاتل غير أن وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن عدد أفراد هذا الجيش لا يتجاوز بضعة آلاف، الأمر الذي تؤيده السفارات الغربية في طهران أيضاً. كما يعتقد بعض أعضاء مجلس الكونغرس أن المنظمة لا تزال متأثرة بالأفكار اليسارية المتطرفة وتخفي أهدافاً مشبوهة».

الصعيدين الداخلي والخارجي. أما فيما يخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منظمة مجاهدي خلق فتكفي الإشارة الى المقال الذي نشرته صحيفة (واشنطن تايمز) الأمريكية في عددها الصادر يوم ١٤/٩/١٩٩٤ بقلم أندرو بورويك قال فيه: «في ضوء ما تشهده إيران من تصعيد في الإضطرابات في المدن، وتآزم متزايد في الأوضاع الإقتصادية، فان التنظيمات المعارضة للنظام الأصولي تسعى جاهدة لحشد المزيد من التأييد الدولي لصالحها، إلا أن إدارة كلينتون ما زالت ترفض الإعتراف بمنظمة مجاهدي خلق باعتبارها البديل الديمقراطي للنظام الإسلامي الحاكم في إيران».

وأضافت الصحيفة بقولها: «سيصدر المكتب الرئاسي في واشنطن في الشهر المقبل بطلب من عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي، تقريراً حول منظمة مجاهدي خلق جاء فيه أنه على الرغم من استخدام المنظمة

بذلت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة التي تتخذ من العراق قاعدة لها في الآونة الأخيرة، وفي إطار مساعيها لفرض نفسها كالبديل الوحيد المقبول إيرانياً ودولياً للنظام القائم، كل ما يوسعها لركوب المد القومي الفارسي المتصاعد في إيران، وامتناء موجة العداء للأصولية الإسلامية المرتفعة في الغرب. فقامت باعادة النظر كليا في تكتيكاتها السياسية وأساليب عملها في الدعاية والتوجيه، متخلية عن شعاراتها الثورية المناهضة للغرب وخطابها الإسلامي، ومتبنية الشعارات القومية والعلمانية، ومركزة هجماتها على الأصولية الإسلامية والتطرف الديني، وذلك بأمل أن تجد لنفسها مكاناً في قلوب الإيرانيين أو بالأحرى الفرس منهم، وموقعاً في معادلات وحسابات الغرب وخصوصاً أمريكا زعيمة النظام العالمي الجديد.

غير أن كافة المؤشرات الراهنة تدل على فشل جهود المنظمة المذكورة ومسايعها على

أصداء حول العدد التجريبي للنظرة

بالبريد، تهتم ببحث وعرض الشؤون الإيرانية، وتنقل ما يدور هناك، ورغم صغر حجم هذه النشرة فإنها تكاد تكون الوحيدة التي تقول لنا ما الذي يناقش علناً في إيران. وهي أقل من أن تستطيع أن تهدينا على فعاليات الساحة الإيرانية انما تمثل خطوة أولى جيدة لإعطائنا نظرة عاجلة عما يدور في إيران».

المصرية وكذلك ما كتبه الزميل الأستاذ عبد الرحمن الراشد رئيس تحرير مجلة «المجلة» في عموده اليومي بشقيقتها جريدة «الشرق الأوسط» الصادرة بتاريخ ٣١/٨/١٩٩٤ حيث قال تحت عنوان «الجهل بالجيران»:

«وقد أثار فضولي نشرة سياسية شهرية هي «النظرة العربية» تلقيتها

تتوجه أسرة تحرير «النظرة العربية للشؤون الإيرانية» بالشكر لكل الذين كتبوا عن النشرة مشجعين ومثنيين سواء عبر الرسائل البريدية أو بالفاكس، أو على صفحات المجلات والجرائد. ونخص بالذكر نشرة «العروة» التي تصدر عن النادي العربي في بريطانيا ومجلة «المصريين» الصادرة في لندن عن جمعية الجالية

النظرة العربية للشؤون الإيرانية - شهرية سياسية

قيمة الإشتراك السنوي للأفراد ١٠٠ دولار - الهيئات والمؤسسات ١٥٠ دولاراً أو مايعادلها تدفع إلى

An-Nadhrak Al- Arabeia

كافة المراسلات والاستعلامات ترسل إلى

PO Box 2397 London W8 4ZS U.K

Fax: 071 - 938 1643

العربية

النظرة



مركز دراسات عربستان
منشورات حامد الكنتاني